مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.٣ العدد.٢ حزيران ٢٠١٧: ص ص٥٢٤-٥٥٤
DOI: 10.21928/juhd.20170610.21, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

الاختلاف اللهجي وأثره في تعدد الوظائف النحوية*

م.د. شيماء رشيد محمَّد

قسم اللغة العربية– كلية التربية / جامعة رابرين

الملخص

من القضايا التي شغلت النحويين قديما وحديثًا ظاهرة الخلاف النحوي بين النحويين وخلافاتهم في العديد من المسائل النحوية التي يعود كثير منها إلى ظاهرة الاختلاف اللهجي، هذا الأمر شغل فكري وخالجت صدري منه أشياء دفعتني للبحث في جانب من أسباب هذا الخلاف النحوي، وهنا تكمن أهمية البحث في أنَ ظاهرة الاختلاف اللهجي ظاهرة لغوية تتناول اللغة المستعملة الحيَّة عند العرب والظواهر اللغوية التي تعكس لنا الواقع اللغوي، وممّا زادني عزمًا في البحث والتقصي عن هذا الأمر ندرة الدراسات اللهجية في الجانب النحوي التركيبي، وعدم وجود دراسة مختصَّة بالخلاف النحوي آخذة من اللهجات مادة رئيسة كانت سبَّبا أساسيًا في الخلاف النحوي، فضلًا عن أنَّ الأحكامَ النحوية متعددة الوجوه" لتعدد وظائفها النحوية، ومن هنا تأتي أهمية بحثي لبيان سبب هذا التعدد في الوظائف النحوية، والذي يتمثل في الاختلاف اللهجي" ولذلك جاء البحث ليدرس هذه الإشكالية موضِّحًا سببًا رئيسًا من أسباب الخلاف النحوي وأثره في تعدد الوظائف النحوية ألا وهو الاختلاف اللهجي، مستنيرين بمعطيات الدراسات اللسانية الحديثة والنظريات المعنية بدراسة وظائف كل عنصر من عناصر الجملة ألا وهي نظرية النحو الوظيفي، لتقوم دراستنا على أربع أُسسٍ مهمَّة: الأول عن تعريف اللهجة، والثاني في النحو الوظيفي، والثالث في التعريف بالاختلاف اللهجي والبحث في أسبابه ونتائجه، والمحور الرابع كان عن مسائل الاختلاف اللهجي التي كان لها أثرٌ في تعدد الوظائف النحوية.

كلمات مفتاحية:

تعدد، ، الوظائف، الاختلاف، الخلاف، النحوية.

*** قدم هذا البحث في المؤتمر العلمي الدولي الرابع لجامعة التنمية البشرية/نيسان ٢٠١٧**

المُقدِّمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين حمد الشاكرين على نعمِهِ وبِهِ نستعين, والصلاةُ والسلامُ على سيِّدِ الأنامِ، أشرف الجن والإنس سيدنا محمد وعلى آلهِ وصحبِهِ النجباء الأطهار، والتابعين ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أمَّا بعدُ...

فإنَّ ظاهرة الاختلاف اللهجي ظاهرة ليست بدعًا في اللغة العربية، فجميع اللغات في العالم المحيط بنا تتميز بالتعدد اللهجي، وهو أمر طبيعي في كل لغةٍ، والعربية بصفتها لغة عريقة منذ نشأة اللغة تتميز بتعدد لهجاتها من مشرقها إلى مغربها، وهذا الأمر كان له الأثر البيّن في تعدد الأحكام النحوية ووظائفها، إذ من الطبيعي أن تختلف لهجات القبائل العربية، ولذلك ظهر أثر هذا الاختلاف في التراكيب اللغوية، ممَّا أدَّى إلى توسيع القاعدة النحوية بظهور أكثر من وجه في توجيه الأحكام النحوي" لتعدد الوظيفة النحوية بأثر هذا الاختلاف اللهجي، أو لتعدد العلامة الإعرابية، ومنها ما يكون التعدد في العلامة والوظيفة النحوية معًا، وقد يكون التعدد في الموقع الإعرابي، أو في البناء والإعراب، أو في عامل المعمول، أو في الإعمال والإهمال.

وممّا رصدناه انضواء تعدد وجوه الأحكام النحوية تحت قبَّة الخلاف النحوي بين النحويين سواء أكان الخلاف على مستوى الخلاف بين نحويي البصرة والكوفة، أم على مستوى خلافات فردية بين النحاة" وذلك بأنْ يُخالِف نحوي ما أجمع عليه جمهور النحويين، فالاختلاف اللهجي سببٌ رئيسٌ في العديد من الخلافات النحوية، التي أدَّت إلى تعدد الوظائف النحوية، وهي نتيجة طبيعية للخلاف الذي زاد أحكامًا ووظائفًا جديدةً لقواعد النحو العربي، وذلك ما نجده من اختلاف النحويين في عدد من المسائل التي اختلف الرأي فيها فيما بينهم، إذ كانوا غالبًا ما يُرجعون سبب هذه الخلافات الإعرابية أو في الحكم والتوجيه النحوي الحاصلة بينهم إلى القبائل العربية ولهجاتها، وهذا ما دفعنا إلى البحث والتنقيب عن سرِّه وإظهار حقيقة أثر الاختلاف اللهجي في هذا التعدد والكشف عن تلك المسائل بجعلها في أربعة مباحثَ: المبحث الأوَّل مفهوم اللهجة، وجاء المبحث الثاني عن النحو الوظيفي، والمبحث الثالث عن الاختلاف اللهجي أسبابه ونتائجه، أمَّا المبحث الرابع فدرسنا فيه عن مسائل الاختلاف اللهجي التي تعددت فيها الوظائف النحوية.

المبحث الأوَّل: مفهوم اللهجة اصطلاحًا

اللهجة في الاصطلاح العلمي الحديث هي: "مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئةٍ خاصَّةٍ، ويشترك في هذه الصفات جميع أبناء هذه البيئة، وبيئة اللهجة هي جزءٌ من بيئة أوسع وأشمل تضم عدَّة لهجات، لكلّ منها خصائصها، ولكنَّها تشترك جميعا في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسر اتصال أبناء هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم ما قد يدور بينهم من حديث، فهو يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات"[١].

"وتلك البيئة الشاملة التي تتألف من عدَّة لهجات، هي التي اصطلح على تسميتها باللغة، فالعلاقة بين اللغة واللهجة هي العلاقة بين العام والخاص، فاللغة تشتمل عادة على عدَّة لهجات لكلٍّ منها ما يميزها، وجميع هذه اللهجات تشترك في مجموعة من الصفات اللغوية والعادات الكلامية التي تؤلّف لغة مستقلة عن غيرها من اللغات"[٢].

وبهذا تكون اللهجة طريقة معينة في الاستعمال اللغوي توجد في بيئة خاصة من بيئات اللغة، ويُعَرِّفُها بعضهم بأنَّها: "العادات الكلامية لمجموعة قليلة من مجموعة أكبر من الناس تتكلّم لغة واحدة، وهذه الطريقة أو العادة الكلامية تكون صوتية في أغلب الأحيان"[٣].

المبحث الثاني: النحو الوظيفي

الوظيفية أو النحو الوظيفي إحدى النظريات اللسانية الحديثة التي انصب اهتمام الباحثين المحدثين عليها، وليس مثلبة علينا إن أخذنا بنتائج هذه الدراسات في محاولة منا لتقييم الدرس النحوي والاستفادة من هذه النظريات وما يتفق منها مع اللغة العربية للخروج بنتائج تخدم اللغة العربية، وينصب اهتمام هذه النظرية في دراسة وظائف اللغة ووظائف التراكيب اللغوية.

وفي هذه الصدد نجد تساؤلات اللسانيين واللغويين هل أنَّ للغة وظيفة أم لا؟ وما هي وظيفتها، فذهب اللغويون الوظيفيون إلى أنَّ الوظيفة الأساسية للغة هي وظيفة التواصل بين المتكلمين بها[٤]، إذ ليست اللغة شكلًا فقط بل أمست وظيفة، فقيمة العناصر اللغوية تكمن في وظائفها التي تؤديها، وفي مواقعها التي يحتلها في داخل التركيب[٥].

فالوظيفة "هدف الكلام والشكل هو أسلوبه الذي يؤدَّى به، والنحوي مطوي بين هذا وذلك ليس غير، العلاقات التي تنشأ بين الأبواب النحوية هي علاقات وظيفية يحملها الشكل اللغوي وتؤدي غرض الكلام"[٦].

---

(١) في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس: ١٦.

(٢) المصدر نفسه: ١٦.

(٣) التوجيه اللهجي عند أبي علي الفارسي من خلال كتابه الحجة للقراءات السبعة، فوزية قمقام، (رسالة ماجستير): ٢٥.

(٤) ينظر: اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، د. أحمد المتوكل: ١٣٧، واللسانيات الوظيفية المقاربة دراسة في التنميط والتطور، د. أحمد المتوكل: ٢٥، ومسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، د. أحمد المتوكل: ٨، والنحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي دراسة في نحو الجملة: ٣٤.

(٥) ينظر: مباحث في اللسانيات، أ.د. أحمد حسَّاني: ٥٧.

(٦) العلاقة الوظيفية بين الخبر والحال والصفة دراسة في النحو العربي(رسالة ماجستير)، منذر زيارة قاسم :١٩.

فالوظيفة هي: "المعنى المُحصَّل من استخدام الألفاظ أو الصور الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التحليلي أو التركيبي"[1].

والوظيفة عند الوظيفيين هي نتاج علاقة قائمة بين طرفين، فالوظائف النحوية ناتجة من علاقات دلالية كالسببية، والعليّة واللزوم المشروط والانتماء، و...الخ، وإنَّ دور وظيفة عنصر من عناصر بنية ما مرهون بعلاقته مع العناصر الأخرى في تلك البنية[2].

أمّا الوظائف النحوية فهي التي أطلق عليها عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) مصطلح معاني النحو في قوله: "والكلمُ ثلاثٌ: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ وللتَّعليقِ فيما بَيْنَها طرقٌ معلومةٌ وهو لا يَعْدو ثلاثةَ أقسامٍ : تعلق اسمٍ باسمٍ، فالاسمُ يتعلَّقُ بالاسمِ بأنْ يكونَ خبراً عنهُ أو حالاً منه أو تابعاً له صفةً أو تأكيداً أو عطفَ بيانٍ أو بدلاً أو عطفاً بحرفٍ أو بأن يكونَ مضافاً الأول إلى الثاني أو بأنْ يكونَ الأولُ يعملُ في الثَّاني عملَ الفِعل، وأمَّا تعلقُ الاسمِ بالفعلِ فبأنْ يكونَ فاعلاً له أو مفعولاً فيكون مصدراً قدِ انتصبَ به،...، أو مفعولًا به، ...، أو ظرفًا مفعولًا فيه، زمانًا أو مكانًا، أو مفعولًا له، ...، أو بأن يكون مُنَزَّلًا من الفعل منزلة المفعول، وذلك في خبر كان وأخواتها، والحال، والتمييز المنتصب عن تمام الكلام، ...، ومثله الاسم المنتصب على الاستثناء، فهذه هي الطّرُقُ والوجوهُ فيتعلَّق الكلمِ بعضِها ببعضٍ، وهي كما تَراها معاني النَّحوِ وأحكامهِ"[3].

فالكلمة التي تقع في كل بابٍ من الأبواب النحوية تؤدي وظيفة ذلك الباب، نحو وظيفة الفاعلية التي يؤديها الفاعل والمفعولية التي يؤديها المفعول به، والحالية التي يؤديها الحال، والتفسير التي يؤديها التمييز[4]، والبيان والإيضاح والإتمام والتخصيص التي تؤديها التوابع كما سنبيِّن.

أمَّا النحو الوظيفي هي: "مجموعة القواعد التي تؤدي الوظيفة الأساسية للنحو، وهي ضبط الكلمات، ونظام تأليف الجمل" ليسلم اللسان من الخطأ في النطق، ويسلم القلم من الخطأ في الكتابة"[5].

واللسانيات الوظيفية كما يعرِّفه (كونو) من أصحاب النحو الوظيفي بقوله: "مقاربةٌ لتحليل البنية اللغوية تعطي الأهمية للوظيفة التواصلية لعناصر هذه البنية بالإضافة إلى علاقاتها البنيوية"[6].

أو هو: "تلك النظرية التي تنطلق من مبدأ أنَّ بنية الجملة تخضع إلى حدٍّ كبير للوظيفة التواصلية التي جاءت لتأديتها، أو هي بعبارة أخرى: إنَّ بنية اللغة تأخذ الخصائص التي تخدم إنجاح التواصل وأهدافه"[1].

---

(1) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د. فاضل مصطفى الساقي: ١٥٨.

(2) ينظر:الوسائط اللغوية، ٢– اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، محمّد الأوراغي:٤٩٥، والنحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي دراسة في نحو الجملة (أطروحة دكتوراه): ٤٣.

(3) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني: ٤، ٥، ٦، ٨.

(4) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: ١٦٤، والعلاقة الوظيفية بين الخبر والحال والصفة:٢١.

(5) النحو الوظيفي، عبد العليم إبراهيم: المقدمة (هـ – و).

(6) اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، د. أحمد المتوكل:١١٣، والنحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي دراسة في نحو الجملة (أطروحة دكتوراه)، الزايدي بودرامة: ٣٣.

فالوظيفة هي العلاقة القائمة بين مكونات الجملة[٢]، وهذه العلاقات التي تعتمد الوظيفية عليها هي: العلاقة الدلالية، والتركيبية، والتداولية[٣]، بوصفهما مستويات تتضمن كل المعلومات التي تحتاجها القواعد التركيبية المُحدّدة لرتبة مكونات الجملة وحالاتها الإعرابية، و...الخ وهذه القواعد التركيبية تجري على أساس المعلومات المتوفرة في البنية الوظيفية وهي البنية التي تتضمن الإشارة للخصائص الدلالية والتركيبية والتداولية[٤].

ويتمَّ ترتيب عناصر التركيب وترتيب المكونات فيما بينها في النحو الوظيفي عن طريق تطبيق نسق من القواعد تُلْحِق المكونات بمواقعها بحسب ما تقتضيه وظائفها[٥].

والوظائف في النحوي الوظيفي كما ذكرناها ثلاثة أنواع: وظائف دلالية، ووظائف تركيبية، ووظائف تداولية، وما يهمنا في هذا البحث هو دراسة الوظائف التركيبية الناتجة من الاختلاف اللهجي وبيانها، إذا لا بُدَّ أن يكون لكلِّ عنصرٍ من عناصر التركيب وظيفة أساسية ركِّبت على أساسها الجملة" لتؤدي دورها بأكمل وجه في إيصال المعنى الذي يريده المتكلم للمخاطب" لتحقيق التواصل بين المتخاطبين، والذي يُعدُّ من أهم معطيات الدرس التداولي الحديث، وبيان ما للاختلاف اللهجي من أثر في تعدد هذه الوظائف النحوية للعناصر اللغوية التي تتركب منها الجملة.

المبحث الثالث: مفهوم الاختلاف اللهجي وأسبابه ونتائجه

لا نجد عند الباحثين قديمًا وحديثًا تعريفًا لهذه الظاهرة اللغوية، وعليه نحاول أن نضع تعريفًا لهذه الظاهرة التي قامت على أساسها فكرة البحث، استقيناه من خلال قراءاتنا في الكتب التي عُنيَت بدراسة اللهجات.

فالاختلاف اللهجي هو: تنوّع العادات الكلامية، واختلاف الصفات اللغوية، وطرق أساليب التعبير، والاستعمال اللغوي في كل بيئة من البيئات التي تجتمع في تكوين اللغة الواحدة.

بدأ الاختلاف اللهجي واضحًا في الجزيرة العربية نتيجة عدَّة أسباب وظروف، إذ لم يكن الخلاف جوهريًا بين اللهجات العربية للصلة القائمة بين العرب، وإنَّما كان الخلاف بين اللهجات في الفروع لا في الأصول، ويمكن عزو سبب الاختلاف اللهجي إلى عدَّة

---

(١) النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي دراسة في نحو الجملة (أطروحة دكتوراه): ٤٤.

(٢) ينظر: اللسانيات الوظيفية مدخل نظري: ٥٠.

(٣) ينظر: اللسانيات الوظيفية مدخل نظري: ١٧-١٨، و٥٠، و١٣٧، واللسانيات الوظيفية المقاربة دراسة في التنميط والتطور: ٢٧-٢٨، والنحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي دراسة في نحو الجملة:٣٣، والوظيفية في اللسانيات العربية (رسالة ماجستير)، محمَّد بودية، :٧٥.

(٤) ينظر: اللسانيات الوظيفية مدخل نظري: ١٧-١٨، و٥٠.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٣٩.

عوامل منها: عوامل جغرافية، وعوامل اجتماعية وعوامل ثقافية، والاتصال البشري بين العرب وبين غيرهم وآثاره[١]، وغير ذلك من الأسباب التي أدَّت إلى الاختلاف بين اللهجات العربية.

من المعلوم أنَّ النحويين ولاسيما البصريون منهم بنوا أحكامهم النحوية وقواعدهم في ضوء لهجات العرب، وحصروا السماع بمسألتين هما: الرقعة الجغرافية والتحديد الزمني للعصر الذي انهوا فيه الاستشهاد النحوي والذي حصروه بمنتصف القرن الثاني الهجري في البادية وبمنتصف القرن الرابع الهجري بالنسبة للحضر.

ومن الضروري الإشارة إلى أمر أجِدُهُ غاية في الأهمية ذلك أنَّ اللغويين الأوائل الذين قاموا بجمع اللغة لم ينصُّوا على قبائل بعينها محددة تُؤخذ منها اللغة من دون غيرها، وإنَّما نجدهم جابوا الصحاري وسمعوا من كلِّ عربِّي قابلوه، وتحديد القبائل التي يحتجُّ بلغاتها إنَّما جاء من اللغويين المتأخرين بعد أن اكتمل بناء النحو، وأُرسيت الأصول ووضعت القواعد والأسس[٢].

ومن خلال اطلاعنا على نصوصهم نجدهم اختلفوا في تحديد الرقعة الجغرافية والقبائل العربية التي أُخِذَت منها اللغة، إذ لم يتفقوا في عدد القبائل بل نجدهم اختلفوا في ذلك اختلافًا كبيرًا، فهناك من ضيِّق الرقعة الجغرافية وجعلها في قبائل معينة محصورة، وحصروا القبائل الذين أخذوا منهم بست قبائل مشهورة هي: (قيس، وتميم، وأسد، وهذيل وطيئ وكنانة)، هذا فضلا عن اختلافهم في فصاحة القبائل المحتجِّ بلغاتها وتحديد أي اللهجات أفصح من غيرها، فما يعدُّه بعض اللغويين من القبائل الفصيحة المحتجِّ بلغتهم يعدُّه آخرون من القبائل غير الفصيحة، فنجد أنَّ الفارابي (ت٣٣٩هـ) قد حصر القبائل الفصيحة التي عنهم أُخِذت اللغة بخمس قبائل هم: (قيس، وتميم، وأسد، وطيئ، وهذيل)، ولم يؤخذ عن غيرهم" وعلَّل ذلك بفساد لغتهم لاختلاطهم بالأمم المجاورة الأخرى[٣]، وجعل ابن خلدون (ت٨٠٨هـ) لهجة قريش من أفصح اللهجات التي أُخذ عنها المادة اللغوية، لبعدهم عن بلاد العجم، وجعل من ضمن القبائل الفصيحة: ثقيف، وهذيل، وخزاعة، وبني كنانة، وغطفان، وبني أسد، وبني تميم[٤]، أمَّا السيوطي(ت٩١١هـ)، فنجده أيضًا قد حدد القبائل الفصيحة التي أُخذ عنها اللغة، فضم قبائل وأبعد قبائل أخرى، فذكر أنَّ الذين نقلت عنهم العربية، وأُخِذ منهم اللسان العربي هم: (قيس، وتميم، وأسد)، فهؤلاء هم من أُخِذَ عنهم أكثر اللغة ومعظمها، ثم (هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين)، وأشار إلى أنَّه لم يؤخذ عن غيرهم من القبائل[٥].

فنلاحظ اضطرابهم في تحديد القبائل التي عنها أُخذت اللغة وعدم اتفاقهم في ذلك، واللافت للنظر أنَّنا نجد أنَّ اللغويين الأوائل لم يلتزموا بهذا التصنيف، "وإنَّما نجدهم أخذوا اللغة من قبائل كثيرة لا حصر لها في نجد، والحجاز، وتهامة، من دون أن يهتموا بنسبة المسموع إلى قائله"[٦]، فإنَّ هذه القبائل التي أُخِذ منها هي غيض من فيض، وهي لا تمثِّلُ العربية تمثيلًا كاملًا.

---

(١) المصدر نفسه: ٢٦ –٢٨.

(٢) ينظر : الخلاف النحوي في المقتصد (رسالة ماجستير)، علي محمد أحمد الشهري: ٦

(٣) ينظر: ألفاظ الحروف، أبو نصر الفارابي، ٨٤–٨٥.

(٤) ينظر: مقدمة ابن خلدون، ولي الدين عبد الرحمن بن محمد بن خلدون: (الفصل السابع والأربعون: في أنَّ اللغة ملكة صناعية) :٣٧٨/٢.

(٥) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي:١١٢.

(٦) الخلاف النحوي في المقتصد: ٨ .

قال أبو عمرو بن العلاء(ت١٥٧هـ): "ما انتهى إليكم ممَّا قالته العرب إلَّا أقلَّه، ولو جاءكم وافرٌ لجاءكم علم وشعر كثير"[١]، وقال أحمد بن فارس (ت٣٩٢ه): "لغة العرب لم تنتهِ إلينا بكليتها، وإنَّ الذي جاءنا عن العرب قليل من كثير، وإنَّ كثيرًا من الكلام ذهب بذهاب أهله"[٢].

ولهذا نجد أنَّهم خانهم التوفيق عندما بتروا هذه اللهجات بحجَّة أنَّها لهجات سوقية، أو أنَّها غير فصيحة، أو ضعيفة[٣]، أو اتهامهم لها بأنها شاذة، أو نادرة، أو بالخطأ[٤] – من دون الالتفات إلى أنَّ هذا الشاذ أو الخطأ هو من كلام العرب الفصحاء الذين يحتجُّ بلغتهم – مع أنَّ كثيرًا من هذه اللهجات لو اُعْتُمِدَ عليها في التقعيد، لكانت سببًا في حلِّ مشكلات الفصحى وتُعِيْنُ في فَهْم العربية" ولذلك كان لهذا التحديد في الأخذ عن قبائل معينة أن جعل جمعهم جمعا ناقصًا واستقراءهم استقراءً غير شامل لا يسجل اللغة تسجيلًا حقيقيًا، ولا يمثل اللغة بصورتها الكاملة" لكونه محصورًا في نطاقٍ ضيِّقٍ، وملاحظاتِهم في فهم العربية محدودة، ولهذا اصطدموا بهذه اللهجات وبالقراءات القرآنية أيضًا لكونها تصويرًا حقيقيًا للهجات العربية، فوقفوا منها موقف المعارضة لكونها مخالفة لقواعدهم وأصولهم فحاولوا تأويلها أو رفضها أوردِّها، ونعتها بمختلف النعوت واتهام قارئيها بالضعف أو اللحن أو الجهل بلغة العرب وغير ذلك، ولو أنَّهم وسَّعوا الأخذ عن القبائل العربية، لتفتَّحت أمام النحويين طرق جديدة للتقعيد والتأصيل، ولكان منهجهم منهجًا تسجيليًا يسجِّلُ الظواهر اللهجية المختلفة من مصادرها المسموعة[٥].

ولذلك لا يمكن إهمال اللهجات العربية" لأنَّ كلَّ لهجةٍ تمثِّلُ حقلًا لغويًا لا يصحُّ إهدارها والاستغناء عنها، بداعي عدم الفصاحة أو السوقية أو غير ذلك من أعذار اللغويين الذين قصروا اللغة على عدد من اللهجات وأخذوا عنها المادة اللغوية، ممَّا أدَّى إلى حرمان العربية من ثروة لغوية كبيرة، فأيُّ لهجة من هذه اللهجات التي نعتوها بالمغمورة أو الشاذة أو القليلة أو ...الخ من الأوصاف، كان من شأنها أن ترفد الفصحى وتمدُّها بروافد كبيرة غنية وأن تضيف إلى متنها إضافات مهمة في الدلالة والمستوى التركيبي للجملة، وتسهم معها في التقعيد النحوي، فضلا عن المستويين الصوتي و الصرفي [٦]، وهذا ما كان سيخفِّف من وطأة الخلاف النحوي الذي وقع بين النحويين، نتيجة اختلاف قواعدهم مع ناموس بعض هذه اللهجات وما أدَّى إلى ظهور أكثر من رأي ووجهٍ وتوجيهٍ للمسألة النحوية الواحدة،

---

(١) الاقتراح: ١٢٠، وينظر: المزهر في علوم اللغة العربية، جلال الدين السيوطي: ٥٣/١.

(٢) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد ابن فارس: ٣٦، وينظر: المزهر: ٥٣/١.

(٣) ينظر على سبيل المثال: اللُباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري: ١٣٠.

(٤) ينظر مثلًا: المقتضب، أبو العباس المبَّرد: ٤/ ١٩١، اللامات، أبو إسحاق الزجاجي: ١٤٨، ومعاني الحروف، الرماني: ١٤٠، وشرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الأشبيلي: ٦٠٥/١، ورصف المباني، المالقي: ٤٣٦، و الجنى الداني، المُرادي: ٥٨٢، وغير ذلك العشرات من النحويين.

(٥) ينظر: اللهجات العربية في التراث، أحمد علم الدين الجندي: ١٨١ .

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ١٨٦/١ .

وإنَّ هذه اللهجات لو رُوعيت منذ بدء التقعيد النحوي لما وصل الخلاف النحوي إلى ما وصل إليه ولكانت القواعد أكثر قربًا من واقع اللغة والتصاقًا بها، واستنادًا إلى قول ابن منظور (ت٧١١هـ): "كلُّ مَن سَكَنَ بلادَ الْعَرَبِ وجَزيرَتَها، ونَطَقَ بلسانِ أَهْلِهَا، فَهُمْ عَرَبٌ يَمَنُهم ومَعَدُهم"[١]، بالإمكان توسيع نطاق اللهجات والعمل بذلك.

ولذلك فإنَّ الاختلاف اللهجي الذي ندرسه في هذا البحث له إسهام كبير في توسيع القاعدة النحوية وعدم اقتصارها على التضييق الذي أحاط به النحويون قواعد اللغة، ويزيد من مجال القاعدة لتكون أقرب إلى واقع اللغة، ومنهجنا هو بيان أثر هذا الاختلاف اللهجي في كيفية تعدد الوظائف النحوية، ولن نجعل للخلاف النحوي النصيب والحظ الأوفر في دراستنا قدر اهتمامنا بقضية اللهجة نفسها وتعدد الحكم النحوي الذي حصل في ضوئها، والأثر الذي تركه بتعدد الوظيفة النحوية وتسليط الضوء على هذه الوظائف المتعددة.

المبحث الرابع: مسائل تعدد الوظائف النحوية نتيجة الاختلاف اللهجي

عندما نتأمل في هذه الوجوه من الأحكام المتعددة بصورة عامة في الكتب النحوية نجدها مختلفة الاتجاهات فمنها ما تتعدد فيه الوظيفة النحوية، ومنها ما تتعدد فيه العلامة النحوية ومنها ما يكون التعدد في العلامة والوظيفة النحوية معًا، وقد يكون التعدد في الموقع الإعرابي، أو بالبناء والإعراب، أو في عامل المعمول، أو في الإعمال والإهمال[٢]، وسنقتصر في هذا البحث في بيان ما للاختلاف اللهجي من أثر في تعدد الوظائف النحوية، وستقتصر عينة البحث على المسائل التي تعددت فيها الوظائف النحوية نتيجة الاختلاف اللهجي وهذه المسائل كالآتي:

---

(١) لسان العرب: فصل العين المهملة: ٥٧٨/١ .

(٢) ينظر: تعدد التوجه النحوي: ١٩٨ –٢١١، وذكر المؤلف اتجاهات تعدد التوجيه النحوي وبين مواضعها في الأبواب النحوية بأمثلة مقتضبة يمكن للدارسين القياس على ما ذكره في الأبواب النحوية والتوسع فيه .

المسألة الأولى: تعدد وظيفة فاعل الفعل المسند إلى ضمير:

في إسناد الفعل المسند إلى فاعل ظاهر إلى ضمير يوافق الفاعل لهجتان (لغتان) في الاستعمال اللغوي لها عند العرب في بيئاتهم: اللهجة الأولى: هي لهجة جمهور العرب وهي: التزام الفعل الإفراد مع الفاعل الظاهر سواء أكان مفردًا أم مثنًى أم جمعًا استغناءً بما في الفاعل من علامات, نحو: (جاء الزيدون، وجاء الزيدان وجاءت الهندات)، وهذا مذهب جمهور النحويين[١]، قال سيبويه: "وإنَّما قالتِ العربُ: قالَ قومُكَ، وقالَ أبواكَ،" لأنَّهم أكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا: قالا أبواك، وقالوا قومُكَ، فحذفوا ذلك أكتفاءً بما أظهروا"[٢]، أي لا يضمرون في الفعل إذا كان فاعله اسمًا ظاهرًا.

واستعملت في لهجات عربية تنسب إلى طيئ[٣] أو أزد شنوءة[٤] أو بلحارث بن كعب[٥] هذه الحالة من إسناد الفعل إلى ضمير وفاعله اسم ظاهر، نحو: (قاما الزيدان)، و(قاموا الزيدون)، و(قمنَ الهندات)، وأطلق النحويون على هذه اللهجة (لغة أكلوني البراغيث)[٦]، وأطلق عليها ابن مالك(ت٦٧٢هـ) لغة: (يتعاقبون فيكم الملائكة)[٧]، وهي لغة صحيحة ثابتة بنقل أئمة النحو واللغة لها[٨]، ومِّما سُمِع من العرب في هذه اللغة قول الفرزدق:

وَلَكِنْ دِيافِيٌّ أبُوهُ وأمُّه بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهْ[٩].

ومن قول الشاعر:

رَأَينَ الْغَوَانِي الشَّيبَ لَاحَ بِمَفْرِقِي فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بِالْخُدُوْدِ النَّوَاضِرِ[١٠].

---

[١] ينظر: توجيه اللُّمع، ابن الخبَّاز: ١٢٢، وشرح جمل الزجاجي: ١/ ١٦٨، وشرح التسهيل، ابن مالك: ٤٩/٢، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان: ٦/ ٢٠٢، والجنى الداني: ١٤٩، ومغني اللبيب، ابن هشام: ٢٨/٢, وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري: ٣٤٥/١، والمُساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل: ٣٩٤/١، وشرح الأشموني، الأشموني: ٣٨٩/١، وشرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري: ٤٠٣/١.

(٢) ينظر: الكتاب، سيبويه: ٣٦/٢-٣٧.

[٣] ينظر: مغني اللبيب: ٢٨/٢, والتذييل والتكميل: ٦/ ٢٠٣، والجنى الداني: ١٤٩، وأوضح المسالك: ٣٤٥/١, وشرح الأشموني: ٣٩٢/١، وهمع الهوامع على شرح جمع الجوامع، السيوطي: ٥٧٩/١.

[٤] ينظر: مغني اللبيب: ٢٨/٢, وأوضح المسالك: ٣٤٥/١, والمُساعد: ٣٩٤/١, وشرح الأشموني: ٣٩٢/١، وشرح التصريح: ٤٠٣/١، وهمع الهوامع: ٥٧٩/١.

[٥] ينظر: مغني اللبيب: ٢٨/٢.

(٦) ينظر: الكتاب: ٤١/٢، وشرح التسهيل: ٢/ ٤٩، وشرح المفصل، ابن يعيش: مج٢: ٢٧/٣، والتذييل والتكميل: ٦/ ٢٠٣، وشرح الأشموني: ٣٩٢/١، وهمع الهوامع: ٥٧٨/١.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٤٩، وشرح الكافية الشافية، ابن مالك: ٢٥٩/١، والاقتراح: ١١١.

(٨) ينظر: التذييل والتكميل: ٦/ ٢٠٣، والجنى الداني: ١٥٠، و١٧٠.

[٩] شرح ديوان الفرزدق، ضبط معانيه وشرحه وأكمله: إيليا الحاوي: ٨٢/١، وينظر: الكتاب: ٤٠/٢.

(١٠) شرح التسهيل: ٥٠/٢.

وبقول أُمَيَّة بن أبي الصلت:

يَلُوْمُوْنَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيْـــــــــ ـــــــــلِ أَهْلِي، فَكُلُّهُمُ أَلْوَمُ[1].

وغير ذلك الكثير من الشواهد الشعرية[2]، فجمع بين الضمير (نون النسوة) والفاعل الظاهر في (يعصرنَ أقاربُهُ)، و(رأيْنَ الغواني)، و(يلومونني أهلي).

ولذلك نجد أمام هذا الاختلاف اللهجي خلافًا نحويًا في توجيه هذه اللهجة التي خالفت أسلوب جمهور العرب و قواعد النحويين وأصولهم، إذ منع جمهور النحويين اقتران الفعل بألف الاثنين وواو الجماعة ونون النسوة إن كان فاعله اسما ظاهرا، نحو: قام الزيدان، وقام الزيدون، وقامت الهنداتُ[3]، وتعددت أحكامهم في توجيه ذلك، وتعددت الوظائف النحوية للضمير وللاسم المرفوع كما يأتي بيانه:

١- ذهب أبو عثمان المازني[4](ت٢٤٢هـ)، وعدد من النحاة إلى أنَّ الضمير المتصل بالفعل (ألف الاثنين و واو الجماعة ونون النسوة) فاعل، والاسم الظاهر بدل من الضمير[5].

٢- ذهب عدد من النحويين إلى أنَّ الاسم الظاهر مبتدأ وخبره الجملة الفعلية وقد تقدَّم عليه، والضمير فاعل للفعل[6].

وهذان التأويلان هي مِنْ تأويلات مَنْ أنكر هذه اللغة في إسناد الفعل المسند إلى الاسم الظاهر إلى الضمير، وذهب ابن مالك إلى أنَّ هذين التأويلين صحيحان، معقبًا بقوله: "وأمَّا أن يُحْمَل جميع ما ورد من ذلك على أنَّ الألف والواو والنون فيه ضمائر فغير صحيح" لأنَّ أئمة هذا العلم متفقون على أنَّ ذلك لغة لقومٍ من العرب مخصوصين فيجب تصديقهم في ذلك" [7].

٣- مذهب سيبويه وجمهور النحويين أنَّ الاسم الظاهر فاعل للفعل، والضمير حروف دالَّة على التثنية، والجمع، والتأنيث، وليست ضمائر لإسناد الفعل إلى الظاهر[8].

فهي ظاهرة لهجية ونسبوا ما جاء على هذا الأسلوب إلى لغة طيئ، وأزد شنوءة، وبلحارث بن كعب كما ذكرتُ، قال سيبويه(ت١٨٠هـ) وذلك في ذكر هذه اللهجة: "واعلم أنَّ من العرب من يقول: ضربوني قومك, وضرباني أخواك, فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في (قالت فلانة), وكأنَّهم أرادوا أنْ يجعلوا للجمع علامة, كما جعلوا للمؤنث, وهي قليلة"[9]، وأختاره وصححه

---

(1) ديوان أمية بن أبي الصلت: ١٢٧.

(2) ينظر: شرح التسهيل: ٢/٤٩ – ٥٠.

(3) ينظر: الكتاب: ٢/٤١، وشرح التسهيل: ٢/٥٠، والتذييل والتكميل: ٦/ ٢٠٣، ومغني اللبيب: ٤٧٧، وهمع الهوامع: ١/٥٧٩.

(4) ينظر: شرح المفصل: مج٢: ٣/٢٧.

(5) ينظر: الكتاب: ٢/٣٦ – ٣٧، المقتضب: ٤/٥٤، شرح جمل الزجاجي: ١/ ١٦٩، وشرح التسهيل: ٢/٥٠، والجنى الداني: ١٧١، ومغني اللبيب: ٢/ ٢٨، وشرح الأشموني: ١/٣٩٢، وهمع الهوامع: ١/٥٧٨.

(6) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/ ١٦٨، شرح الكافية الشافية: ١/٢٦٠، والجنى الداني: ١٧١، ومغني اللبيب: ٢/ ٢٨, وشرح الأشموني: ١/٣٩٢، وهمع الهوامع: ١/٥٧٩.

(7) شرح التسهيل: ٢/٥٠، وينظر: شرح الكافية الشافية: ١/٢٦٠، والجنى الداني: ١٧١، ومغني اللبيب: ٢/٢٨، وهمع الهوامع: ١/٥٧٩.

(8) ينظر: الجنى الداني: ١٧٠، أوضح المسالك: ١/٣٥١, وشرح الأشموني: ١/٣٩٢، وشرح التصريح: ١/٤٠٥.

(9) الكتاب: ٢/٤٠ .

أكثر المتأخرين منهم: ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، وابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، وابن مالك، وأبو حيان (ت٧٤٥ه)، والمرادي(ت٧٤٩هـ)، وابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، والأشموني (ت٩٠٠هـ) وخالد الأزهري(ت٩٠٥هـ)، والسيوطي (ت٩١١هـ)، لكونها لغة مسموعة من العرب[١].

٤- يرى الأستاذ إبراهيم مصطفى أنَّ هذه المطابقة بين الفعل والفاعل كانت الأصل في العربية، ثمَّ خُصِّصت بالمسند إذا تأخر ليكون إشارة على المسند إليه المتقدِّم، وبقي أثر هذه المطابقة في لغات اليمن، وأثر نادر في سائر لغات العرب، وجاءت عليه نماذج في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وفي أشعار العرب[٢].

٥- رأي د. خليل أحمد عمايرة من النحويين المحدثين الذي ذهب إلى أنَّ هذا الأسلوب قد يُقصد به التوكيد فالواو في (أكلوني البراغيث) لها وظيفة التوكيد، فهي إنَّما جيء بها لتوكيد الفاعل الظاهر (البراغيث)، إذ يرى أنَّ هذه اللهجة القديمة إذا أرادوا توكيد الفاعل فلا بُدَّ من تكراره لفظًا أو على صورة الفاعل، فأصل جملة (أكلوني البراغيث): (أكل البراغيث إيَّاي)، فإذا أرادوا التوكيد قالوا: (أكل البراغيث البراغيث إيَّاي) أو (أكل البراغيث هُم إيَّاي)، ثمَّ حوَّلوا الضمير إلى الواو وأدخلوا نون الوقاية التي لها وظيفة صوتية وهي وقاية الفعل من الكسر فأصبحت الجملة: (أكلوني البراغيث)، فالواو إنَّما جيء بها لتوكيد الفاعل في هذه اللهجة[٣].

فلو أخذ النحويون بهذه الظاهرة اللهجية في بناء قواعدهم واعتمدوا على الصفات اللهجية المختلفة في التقعيد النحوي لكفونا مؤونة كل هذه التقديرات والتأويلات، كما أنَّ البحث اللغوي الحديث والأخذ بنتائجه يساعد في فهم بناء الجملة، وذلك بالاعتماد على النظرة التاريخية المقارنة، وفي ذلك ذهب أحد الباحثين إلى أنَّ لغة (أكلوني البراغيث) تمثل الصورة الأقدم في العربية وذلك من خلال البحث في اللغات السامية التي كانت تميل للمطابقة بين الفعل والفاعل، ثمَّ تطوَّرت اللغة بطبيعة الحال فتكوَّنت الصورة الأولى التي يكون فيها الفعل مفردًا مع الفاعل في كلِّ الأحوال، وانتشرت بين غالبية العرب، مع ملاحظة بقاء الصورة الأصلية تستعمل في بيئة أو بيئات محافظة منعزلة، فعندما خرج الرواة واللغويون لجمع اللغة في مراحل تدوينها، رووا الصورتين، ووضع النحاة قواعدهم على الأعم الأغلب، وعندما وُجِّهُوا بالصورة الثانية حاولوا إخضاعها لمنطقهم، فجنحوا إلى التعليل والتأويل، وبذلك يمكن النظر إلى الصورتين على أنَّهما تمثِّلان طورين من أطوار اللغة: طورًا سابقًا، وطورًا لاحقًا، أو طورًا قديمًا وطورًا جديدًا[٤]، ولا نستبعد صحة هذا الرأي، ويمكن إثبات صحته من خلال إجراء دراسة تاريخية مقارنة.

---

(١) ينظر: شرح المفصل: مج٢: ٣/٢٧-٢٨، وشرح جمل الزجاجي: ١/١٦٩، وشرح التسهيل: ٢/٥٠، والتذييل والتكميل: ٦/ ٢٠٣، والجنى الداني: ١٧١، ومغني اللبيب: ٢/ ٢٨، وأوضح المسالك: ١/ ٣٥١, وشرح الأشموني: ١/٣٩٢، وشرح التصريح: ١/ ٤٠٥، وهمع الهوامع: ١/٥٧٩.

(٢) ينظر: إحياء النحو، د. إبراهيم مصطفى: ٦٠

(٣) ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها- منهج وتطبيق, د.خليل أحمد عمايرة: ١٩٢- ١٩٣.

(٤) ينظر: اللهجات العربية وعلاقتها بالفصحى، دراسة لغوية(بحث)، محمد شفيع الدين: ٩١.

ومِّما تقدم يتبين أنَّها لغة ليست بقليلة ولا شاذَّة وإنَّما هي لهجة من لهجات العرب تستعملها في كلامها, تمتدُّ من جذور ساميَّة ولها بقايا في العاميَّة، فقد ساهمت هذه اللهجات في تعدد أوجه تأويل النحويين لهذه المسألة التركيبية في الجملة العربية وتعدد أحكامه وتنوع وظيفة الاسم المرفوع بعد الفعل، والضمير المتصل بالفعل بين الابتداء والفاعلية والبدل من الاسم المرفوع، وعلى اعتبار الإضمار أو الاسمية بالنسبة للضمير المتصل بالفعل وكونه فاعلًا، أو كونه توكيدًا للفاعل، وهذا ما يوضح الأثر الكبير لهذا الاختلاف اللهجي في تعدد الأحكام النحوية وتنوعها، وتنوع الوظائف النحوية للمكون الواحد في الجملة العربية.

المسألة الثانية: تعدد وظيفة فاعل (نِعْمَ وبِئْسَ) بين التعريف والتنكير:

مذهب عامة العرب استعمال فاعل نعم وبئس معرفة، ولهذا ذهب سيبويه وجمهور النحويين إلى أن الأصل في فاعل (نعم وبئس) أن يكون معرفة بالألف واللام أو مضافًا إلى ما فيه الألف واللام[1]، نحو: (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ)، أو (نِعْمَ غلامُ الرجلِ زيدٌ).

واستعمل ناس من العرب[2]، فاعل نعم وبئس نكرة مفردة، أو نكرة مضافة، فقالوا: (نعم أخو قومٍ أنت)[3]، ومن مجيء الفاعل نكرة قول الحارث بن عبَّاد في النشر: "نِعْمَ قتيلٌ أصلحَ اللهُ بهِ بينَ ابنى وائِلٍ"[4].

ونتيجة هذا الاختلاف اللهجي الذي نراه نجد أنَّ الأحكام النحوية اختلفت وتنوعت في توجيه هذه المسألة اللهجية وهذا الحكم، فمن هذه الأحكام النحوية للنحويين:

١- مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن فاعل نعم وبئس لا يأتي نكرة مفردة ولا مضافة إلَّا في الضرورة[5] وهذا ما صححه أبو حيَّان[6].

٢- ذهب الأخفش[7]، وابن السرَّاج[8](ت٣١٦هـ)، والكوفيون[9] إلى مجيء فاعل نعم وبئس نكرة مفردة أو مضافة استنادا إلى هذه اللغة، وذهب رضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ) إلى أنَّ الأصل تنكير فاعل نِعِمَ وبِئْسَ، لأنَّه من حيث المعنى خبر المبتدأ (المخصوص)[10].

---

(١) ينظر: الكتاب: ١٧٧/٢- ١٧٨، وشرح جمل الزجاجي: ١/ ٦١٢- ٦١٣، وارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيَّان الأندلسي: ٢٠٤٧/٤، وشرح الأشموني: ٢/ ٢٧٧.

(٢) لم يرد فيما بين يدينا من مصادر أسماء اللهجات العربية التي استعملت هذا الأسلوب في فاعل نعم وبئس.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٤٧/٤.

(٤) المصدر نفسه: ٢٠٤٧/٤.

(٥) ينظر: الكتاب: ١٧٧/٢، و شرح الجمل في النحو، عبد القاهر الجرجاني: ١٥٩، وشرح جمل الزجاجي: ٦١٣/١، وشرح الكافية الشافية: ٤٩٣/١، وشرح التسهيل:٢/ ٣٤١، والتذييل والتكميل: ١٠١/١٠- ١٠٢، وشرح الأشموني: ٢٧٨/٢.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٤٨/٤.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٤٩٦/١، وشرح التسهيل: ٣٤٣/٢، والتذييل والتكميل: ١٠٢/١٠.

(٨) ينظر: الأصول في النحو، ابن السرَّاج: ١١٢/١، و: ١١٤، والتذييل والتكميل: ١٠٢/١٠.

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٤٧/٤، والتذييل والتكميل: ١٠٢/١٠، وشرح الأشموني: ٢٧٨/٢.

(١٠) ينظر: شرح الكافية، رضي الدين الاستراباذي: ٤/ ٢٣٦.

٣- مذهب الفرَّاء إنَّ نعم وبئس ترفعان فاعلًا نكرة مضافة، وتنصبانه، نحو: (نِعْمَ غلامُ سفرٍ زيدٌ)، و(نِعْمَ غلامَ سفرٍ زيدٌ)[١]، وقول الشاعر:

فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سلَاحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بنِ عَفَّانَا[٢].

٤- أجاز بعض النحويين أن يكون فاعل نعم وبئس مضافين إلى ما فيه الألف واللام[٣]، نحو قول الشاعر:

فنِعْمَ أخو الهيجا ونِعْمَ شَبابُها[٤].

ومن هنا يتضح هذا التعدد لهذه الوظائف النحوية في هذه المسألة اللهجية، لفاعل نعم وبئس بين التعريف والتنكير.

المسألة الثالثة: تعدد وظيفة خبر (ليس) بعد إلَّا :

في لغة أهل الحجاز ينصب خبر (ليس) بعد (إلَّا) إذا قُصِد به الإيجاب، نحو: (ليسَ زيدٌ إلَّا عالمًا)، و(ليسَ الطيبُ إلَّا المسكَ)، وأضاف أبو عمر بن العلاء(ت١٥٤هـ) صورة لهجية أخرى لهذه الحالة ووجهًا نحويًا آخر في ضوء لهجة بني تميم ذلك أنَّه أضاف إنَّ تميمًا ترفع الخبر في هذه الحالة على إهمال (ليس) حملًا لها على (ما النافية) عند انتقاض النفي [٥]، وحكى سيبويه: (ليس الطيبُ إلَّا المسكُ)[٦]، ونتيجة هذا الاختلاف اللهجي نجد أنَّ أحكام النحاة تعددت لتأويل وتوجيه لهجة بني تميم، فنجد عدَّة وجوه في بيان سبب رفع (المسك) ممَّا أدَّى إلى تغير وظيفته بحسب التوجيه، وهذه الوجوه هي:

١- مذهب جمهور البصريين إلى أنَّ (ليس) مهملة حملا لها على (ما) النافية[٧].

٢- ذهب عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ)، إلى أنَّ ليس لا يبطل عملها بانتقاض نفيها، لكونها فعلًا، وانتقاض النفي لا يسلبها الفعلية" ذلك أنَّها أصل بنفسها في العمل، فهي غير محمولة على شيءٍ في العمل كي يزول عملها بزوال ذلك الشبه [٨].

٣- ذهب أبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ) إلى أنَّ هذه المسألة تحتمل وجوها:

الوجه الأوَّل: إنَّ اسم (ليس) ضمير الشأن (القصة والحديث) محذوف، و(الطيبُ) مبتدأ، و(المسكُ) خبره، وأُدخلت (إلَّا) بين المبتدأ والخبر، والجملة في محل نصب خبر ليس[٩].

---

(١) ينظر: معاني القرآن، أبو زكرياء يحيى بن زياد الفرَّاء: ٥٧/١، وشرح التسهيل: ٣٤٣/٢، والموفي في النحو الكوفي: ٨٣.

(٢) الموفي في النحو الكوفي: ٨٣.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠١٨/٤، وشرح الأشموني: ٢٨/٣.

(٤) الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، أحمد بن أمين الشنقيطي: ٢٧١/٢، ولم أقف على تتمة هذا البت في كتب النحويين.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٣٦٣، وارتشاف الضرب : ١١٨١/٣، والجنى الداني، :٤٩٦، ومغني اللبيب: ٢٥٥/١، وهمع الهوامع: ٤٢٣/١، واللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية، تشيم رابين: ٣٤٣ .

(٦) ينظر: الكتاب:١٣٧/١.

(٧) ينظر:شرح جمل الزجاجي: ٤٠٥/١، و شرح التسهيل: ١/ ٣٦٣، والمساعد: ٢٨٥/١.

(٨) ينظر: شرح الجمل في النحو: ١٧٩ .

(٩) ينظر: المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي: ٢٢٧-٢٢٨، وشرح التسهيل: ١/ ٣٦٣، والتذييل والتكميل: ٤/ ٣٠١، والجنى الداني:٤٩٦-٤٩٧، ومغني اللبيب: ٢٥٥/١، وهمع الهوامع: ١/ ٤٢٣.

والوجه الثاني: كالوجه السابق لكنَّه يختلف عنه على أنَّ يكون التقدير بـ (إلَّا) التقديم أي: (ليس إلَّا الطيبُ المسكُ)، والمعنى: (ليس الأمرُ إلَّا الطيبُ المسكُ) فيكون اسم (ليس) ضمير الشأن (القصة والحديث) محذوفًا، و(الطيبُ) مبتدأ، و(المسكُ) خبره، والجملة في محل نصب خبر ليس[1].

والوجه الثالث: إنَّ (الطيبُ) اسم (ليس،) وخبره محذوف، و(إلَّا المسكُ) بدل من اسمها، والتقدير: (ليس في الوجود طيبٌ إلَّا المسكُ)[2]، وهذا الوجه ارتضاه أبن مالك على اعتبار كون (ليس) باقيًا على عمله[3].

والوجه الرابع: إنَّ (الطيبُ) اسم ليس، و(إلَّا المسكُ) نعتٌ له، والخبر محذوف، والتقدير: (ليس الطيبُ الذي هو غير المسكِ طيبًا في الوجود)[4].

٤- وتأوَّله أبو نزار (ت٥٦٨هـ)[5] على أنَّ (الطيبُ) اسم ليس، و(المسكُ): مبتدأ، وخبره محذوف، تقديره: (إلَّا المسكُ أفخره)، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر (ليس)[6].

وذهب ابن عصفور وتبعه أبو حيَّان وابن هشام إلى أنَّ التأويل في هذه المسألة غير جائز، لأنَّ هذه المسألة جاءت على لغة من لغات العرب، وما كان فيه لغة لا يؤوَّل، وإنَّما التأويل يكون على ما اتفق عليه النحاة، وجاء ما يخالفه، ويبطل كل هذه التأويلات أنَّ هذه لغة بني تميم[7]، فليس هناك حجازي إلَّا وهو ينصب، وليس هناك تميمي إلَّا وهو يرفع كما نقل أبو عمر بن العلاء ذلك، فهذا النقل يرد كل هذه التأويلات[8].

فنلاحظ أكثر من وجه لهذا الحكم النحوي، ممَّا أدى إلى تغيير الوظيفة النحوية بحسب التأويل، فمرة يكون وظيفته بأنَّه يمثل خبر ليس، ومرة مبتدأ، ومرة أخرى خبر المبتدأ، ومرة رابعة بدل وخامسة نعت، وهذه التأويلات جاءت نتيجة خروج اللهجة عن القاعدة أو الحكم النحوي الذي وضعه النحويون، وحقيقة الأمر أنَّ هذا الأسلوب هو أسلوب عربي ومسألة لهجية بحته فالأمر محتوم كما

---

(1) ينظر: المسائل الحلبيات: ٢٢٨، وشرح جمل الزجاجي: ١/٤٠٤.

(2) ينظر: المسائل الحلبيات: ٢٢٩، وشرح جمل الزجاجي: ١/٤٠٤، والتذييل والتكميل: ٤/ ٣٠١، والجنى الداني:٤٩٦-٤٩٧، ومغني اللبيب: ١/٢٥٥، وهمع الهوامع: ١/ ٤٢٣.

(3) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٣٦٤، والتذييل والتكميل: ٤/ ٣٠١.

(4) ينظر: المسائل الحلبيات: ٢٢٩، وشرح جمل الزجاجي: ١/٤٠٤، وشرح التسهيل: ١/ ٣٦٣، والتذييل والتكميل: ٤/ ٣٠١، والجنى الداني:٤٩٦-٤٩٧، ومغني اللبيب: ١/٢٥٥، وهمع الهوامع: ١/ ٤٢٣.

(5) هو الحسن بن صافي بن عبد الله بن نزار بن أبي الحسن أبو نزار الملقب بملك النحاة،، وُلِدَ في بغداد عام (٤٨٩هـ) كان من أئمة النحاة غزير الفضل متفنِّنًا في العلوم ومن مصنفاته: الحاوي في النحو، والعمدة في النحو، والمقتصد في التصريف، وكتاب الْعرُوض، والتَّذْكِرَة السفرية، والحَاكِم فِي الْفِقْه، والمقامات، وديوَان شعره، وَغير ذَلِك من مصنَّفاته، وَله عشر مسَائِل استشكلها فِي الْعَرَبِيَّة" سَمَّاهَا الْمسَائِل الْعشْر المتعبات إِلَى الْحَشْر، توفي في دمشق عام (ت٥٦٨هـ). ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي: ١/ ٥٠٤ -٥٠٥.

(6) ينظر: التذييل والتكميل: ٤/ ٣٠٣، والجنى الداني:٤٩٧، ومغني اللبيب: ١/٢٥٦، وهمع الهوامع: ١/٤٢٣.

(7) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/٤٠٥، والتذييل والتكميل: ٤/ ٣٠٠، و٣٠٣- ٣٠٤، ومغني اللبيب: ١/٢٥٦.

(8) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/٤٠٥، ومغني اللبيب: ١/٢٥٦.

ذكر أبو عمرو بن علاء لعيسى بن عمر(ت١٤٩هـ): "ليس في الأرض حجازي إلّا وهو ينصب، ولا تميميٌّ إلّا وهو يرفع، ثُمَّ وجَّه أبو عمرو بن العلاء خلفًا الأحمر وأبا محمَّد اليزيدي إلى بعض الحجازيين وجهِدا أن يلقناه الرفعَ، فلم يفعل، وإلى بعض التميميين وجهدا أن يلقناه النصب فلم يفعل "[١]، فالعربي يتصرف بلغته ولهجته كما هو قانون هذه اللغة فلا يمكن للغوي أن يتحكم في هذه القوانين اللغوية وأن يُصدر عليها الأحكام كيفما شاء، إذ لم يقم هذا التحليل على أساس لهجي أو علمي وإنَّما هو قائم على أساس قواعد معيارية مرسومة قائمة في الذهن.

المسألة الرابعة: تعدد وظيفة الاسم المنصوب بعد (ما النافية):

لعمل (ما النافية) عمل ليس في لهجة أهل الحجاز وتهامة لابُد من توافر شروط منها: أن لا يتقدَّم الخبر على الاسم، لأنَّه إنْ تقدَّم الخبر بطل عمله، فيقولون: (ما مسيءٌ من أعتبَ)، فـ (مسيء) خبر مقدَّم، و(من أعتب) مبتدأ مؤخر، وهذا مذهب سيبويه[٢]، وجمهور النحويين[٣]، وحكى أبو عمر الجرمي(ت٢٢٥هـ) أنَّ هناك لُغة تنصب الخبر على الرغم من تقدمَّ الخبر على الاسم[٤]، وسُمِع من العرب قولهم: (ما مسيئًا من أعتب)[٥] على أنَّ (مُسِيئًا) خبر (ما) وهي عاملة على الرغم من تقدم الخبر على الاسم، ومنه أيضًا قول الفرزدق:

فَأَصْبَحُوَا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ[٦].

وتأوَّل جمهور النحويين ما سُمِع من العرب، وذهبوا إلى أنَّ الوجه الصحيح هو الرفع ليتناسب مع أحكامهم ويخضعه لأصولهم، وتأوَّلوا البيت تأويلات عديدة منها: **الأوَّل:** أنَّ قولهم: (مسيئًا)، و(مِثْلَهُمْ) منصوب على الحال، والخبر محذوف[٧]، تقديره: (إذ ما في الدُنيا مثلَهُم بشرُ)[٨]، ووجَّه ابن عصفور البيت توجيها آخر ليكون موافقًا لأحكامهم، وهو أنَّ (مثلَهم) خبر (ما) مرفوع لكنه هنا بُني على الفتح لإضافته إلى المبني[٩]، وهذا هو الوجه الثاني، **والتأويل الثالث**: وهو تأويل الكوفيين أنَّه منصوب على الظرفية، والتقدير: (وإذ ما مكانهم بشر) [١٠].

---

(١) همع الهوامع: ٤٢٣/١، وينظر: مغني اللبيب: ٢٥٥/١.

(٢) ينظر: الكتاب: ١/ ٥٩.

(٣) ينظر: المقتضب: ٤/ ١٨٩-١٩٠، وشرح الجمل: ١٧٩، وشرح الكافية الشافية: ١٨٧/١، ورصف المباني: ٣٧٨، والجنى الداني: ٣٢٣، وشرح التصريح: ٢٦٤/١، وهمع الهوامع: ١/ ٤٥٠.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ١١٩٨/٣، والجنى الداني: ٣٢٣، وشرح التصريح: ٢٦٤/١، همع الهوامع: ٤٥٠/١.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١١٩٨، وشرح التصريح: ٢٦٤/١، وهمع الهوامع: ١/ ٤٥٠.

(٦) شرح ديوان الفرزدق: ٣١٦/١، وينظر: الكتاب: ١/ ٦٠.

(٧) ينظر: المقتضب: ١٩١/٤-١٩٢، وشرح الكافية: ٢٢٠/٢، وهمع الهوامع: ٤٥١/١.

(٨) ينظر: اللُباب: ١٣٠، وشرح الكافية: ٢٢٠/٢.

(٩) ينظر: المقرَّب، ابن عصفور الأشبيلي: ١١٢، وشرح جمل الزجاجي: ٦٠٦/١.

(١٠) ينظر: اللُباب: ١٣٠، وشرح الكافية: ٢٢٠/٢،.

وبهذا يكون في توجيه هذه المسألة أكثر من حكم نحوي، ووظيفة نحوية، فوجوه الحكم النحوي الواحد متعددة، بين تأدية وظيفة الخبر أو وظيفة الحال، وهذا التعدد جاء بسبب هذا الاختلاف اللهجي، وإن كانت اللهجة التي جاز فيها تقدم الخبر غير معروفة ولم يشر النحويون ولا اللغويون إليها، ومهما يكن من أمر فالمسألة تُعد لهجية، وصورة من صور الاستعمالات العربية المتعددة بحسب بيئاتها وطرائق تأليفها للكلام وأسلوب خطابها.

المسألة الخامسة: تعدد وظيفة عسى بين النقص والتمام:

لعسى استعمالان في التركيب الواحد في ضوء الاختلاف اللهجي ممَّا يجعل لكلٍّ استعمال وظيفة مختلفة عن الاستعمال الآخر، وذلك في حالة إذا تقدَّم على عسى اسم ظاهر، في نحو: (زيدٌ عسى أن يذهَبَ)، و(زيدٌ عسى أن يخرجَ)، ففي ضوء لهجة تميم يكون في عسى ضمير مستتر، أمَّا في لهجة أهل الحجاز فلا ضمير في عسى ويجرد عسى من أي ضمير[1].

وفي ضوء هاتين اللهجتين اختلفت أحكام النحويين في وظيفة عسى ونوعه، ففي ضوء لهجة تميم أنَّ في عسى ضمير مستتر مطابق للاسم الذي قبله، في موضع رفع اسم عسى، والجملة الفعلية من (أن والفعل) في موضع نصب خبر عسى، و(عسى ومعمولاها) في محل رفع خبر المبتدأ – الاسم السابق لها –، فتكون عسى ناقصة[2]، وعلى هذه اللهجة يظهر الضمير في حالة التثنية والجمع والتأنيث، نحو: (الزيدان عسيا أن يخرجا)، و(الزيدون عسوا أن يخرجوا)، و، و(هندُ عستْ أن تخرجَ)، ((الهنداتُ عسينَ أن يخرجْنَ)[3].

وفي ضوء لهجة الحجاز يجرد عسى من الضمير فتكون عسى حينئذٍ تامة، و(أن والفعل) بعده في موضع رفع فاعل بـ (عسى)، و(عسى وفاعلها) في موضع رفع خبر للاسم السابق لها، ولا يظهر الضمير في حالة التثنية ولا الجمع ولا التأنيث[4]، نحو: (زيدٌ عسى أن يخرُجَ)، و(الزيدان عسى أن يخرجا)، و(الزيدون عسى أن يخرجوا)، و(وهندٌ عسى أنْ تخرجَ)، (والهندانُ عسى أن تخرجا)، و(الهنداتُ عسى أن يَخْرُجْنَ)[5].

وسوَّغ ابن مالك الوجهين[6]، واختار خالد الأزهري ترك الإضمار لكونه الأفصح بحسب رأيه، وهذه هي لهجة الحجاز وبه نزل القرآن[7].

---

(1) ينظر: التذييل والتكميل: ٤/ ٣٥٦، وشرح التصريح: ١/٢٩٠، وشرح الأشموني: ١/٢٩٠.

(2) ينظر: شرح التصريح: ١/ ٢٩٠.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/١٢٣٢، و شرح التصريح: ١/ ٢٩٠، وهمع الهوامع: ١/٤٨١.

(4) ينظر: شرح المفصل: مج٣: ٧/٣٩٩–٤٠٠، وشرح الكافية: ٤/٢١١، شرح التصريح: ١/ ٢٩٠– ٢٩١.

(5) ينظر: شرح المفصل: مج٣: ٧/٣٩٩، وارتشاف الضرب: ٣/١٢٣١، والمساعد: ١/٣٠٠، وشرح التصريح: ١/٢٩١، وشرح الأشموني: ١/٢٩٠، وهمع الهوامع:١/٤٨١.

(6) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٣٨٢.

(7) ينظر: شرح التصريح: ١/ ٢٩١.

وما يمكن استنتاجه من هذا الاختلاف اللهجي أنّه يمكن أن يكون لعسى استعمالان في اللغة العربية أحدهما مجرد من الضمير (تامة)، والآخر أن يكون مطابقًا في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع مع مبتدأ وهو عسى الناقصة[١].

فالناقصة لهجة عربية أصيلة هي لهجة تميم، والتَّامة هي لهجة عربية أخرى وهي لهجة الحجاز، فهذان الوجهان لهذين الحكمين النحويين إنَّما كانا بسبب ظاهرة الاختلاف اللهجي، الذي أدَّى إلى تعدد وظيفة الفعل بين النقص والتمام.

المسألة السادسة: تعدد وظيفة الخبر المنصوب بـ (إنَّ) وأخواتها:

من نواسخ الابتداء عند النحويين (إنَّ وأخواتها)، فهي تدخل على جملة المبتدأ والخبر وتُغَيِّر حكم هذه الجملة، فتنصب الأول اسمًا لها وترفع الثاني خبرًا لها[٢]، وهذه لغة عامة العرب في (إنَّ وأخواتها) والاسمين اللذين يأتيان بعدها، وهناك لهجة من لهجات العرب من تنصب الاسمين بعد إنَّ وأخواتها[٣]، وحُكِيَ عن بني تميم نصبهم لخبر لعلَّ[٤]، فسُمِعَ قولهم: (لعلَّ زيدًا أخانا) [٥]، ونسبَ ابن سلَّام الجُمحي(ت٢٣١هـ) نصب الجزأين إلى لهجة رُؤبة وقومه[٦]، ومن شواهد نصب الاسم والخبر في ضوء هذه اللهجات قول الشاعر:

إذَا أَسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَلفًا، إنَّ حُرَّاسنَا أُسْدَا[٧].

وقول الراجز:

إنَّ الْعَجُوْزَ خَبَّةً جَرُوْزَا تَأْكُلُ مَا فِيْ مَقْعَدِهَا قَفِيْزَا[٨].

وقول النمر بن تولب:

ألا يا ليتني حِجرًا بوادٍ أقام وليت أُمِّي لم تلدني[٩].

وقول العجَّاج:

يَا لَيْتَ أيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا[١٠].

---

(١) ينظر: اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية: ٣٤٨.

(٢) ينظر: شرح عيون الإعراب، علي بن فضَّال المجاشعي: ١١٦، و ارتشاف الضرب: ١٢٣٧/٣، ومغني اللبيب: ٣٤/١، وشرح الأشموني: ٢٩٤/١.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٣٤/١، وشرح الأشموني: ٢٩٤/١، وهمع الهوامع:٤٩٠/١.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٢٤٢/٣.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل: ٥/ ٢٧، وهمع الهوامع:٤٩٠/١.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٤٣٢/١، وارتشاف الضرب:١٢٤٢/٣، والتذييل والتكميل: ٢٦/٥، والجنى الداني: ٣٩٤، والمساعد: ١/ ٣٠٨.

(٧) مغني اللبيب: ٣٤/١، وينظر: شرح الأشموني: ٢٩٤/١، وهمع الهوامع:٤٩٠/١.

(٨) الدرر اللوامع: ٢٨٣/١.

(٩) ديوان النمر بن تولب: ١٣٣، ورواية البيت في الديوان: (ألا ليتني حِجْرٌ).

(١٠) ملحق ديوان العجَّاج: ٣٠٦/٢.

وغير ذلك من الشواهد الشعرية التي جاءت على هذه اللهجة في نصب الاسمين بعد (إنَّ وأخواتها)[١]، ونتيجة هذا الاختلاف اللهجي نجد أنَّ أحكام النحويين اختلفت وجوهها وتعددت في توجيه ذلك، فذهب جمهور البصريين إلى تأويل هذه اللغة وهذه الشواهد الشعرية، تأويلات عدَّة:

١- فذهب جمهور البصريين إلى عدم جواز نصب الاسمين بعد (إنَّ وأخواتها)[٢]، وذهبوا إلى أنَّ الخبر محذوف، والاسم المنصوب الذي زعموا أنَّه الخبر منصوب على الحال، أو على إضمار فعل، والتقدير في قوله: (إنَّ حراسنا أسدًا)، أي: تَلْقَاهُم أُسْدًا، أو يشبهون أسدًا[٣]، وفي (يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعًا): (أقبلت رواجعا)[٤]، أو على إضمار كان محذوفة والتقدير: (كانوا أُسدًا)[٥].

وتأوَل ابن عصفور المنصوب في قوله: (إنَّ العجوز خبَّةً جروزًا) بأنَّهما منصوبان على الذم، والخبر هو قوله: (تأكُلُ)[٦].

وتأوَّل بعضهم المنصوب بـ (ليت) على أنَّه خبره، على أنَّ خبر (ليت) محذوف، وذلك المنصوب الذي زعموا أنَّه خبره، منصوب على خبر كان المضمرة، والتقدير في (ألا ليتني حِجْرًا): (كان هو حجرًا)[٧].

٢- ذهب ابن سلَّام الجُمحي، والبطليوسي[٨](ت٥٢١هـ)، وابن الطراوة (ت٥٢٨هـ)، وعدد من المتأخرين[٩]، وبعض الكوفيين[١٠] إلى جواز هذه اللغة وسياغتها في الجميع، ونصب خبر (إنَّ وأخواتها) في ضوء هذه اللهجة.

٣- ذهب الكسائي(ت١٨٩هـ)، والفرَّاء(ت٢٠٧هـ) إلى أنَّ نصب الخبر مختصٌّ بـ (ليت) فقط[١١].

واضح من خلال ما تمَّ عرضه الأوجه المتعدِّدة لـإعراب الاسم المنصوب بعد (إنَّ) وأخواتها، والوظيفة التي شغلتها في الجملة، من خلال هذا الاختلاف اللهجي، الأمر الذي أدَّى إلى أن يكون له أكثر من حكم نحوي، وأن يؤدي هذا الاسم عدَّة وظائف في التركيب من خلال الاستعمال اللغوي له، فهو مرَّة يؤدي وظيفة خبر (إنَّ وأخواتها) إن كان مرفوعًا في ضوء لهجة عامَّة العرب، وهذا هو الاستعمال الشائع له، ويشغل وظيفة أخرى في الجملة والتركيب اللغوي وهو كونه (خبر) هذه الأدوات لكنه منصوب في ضوء لهجة تميم أو قوم رُؤبة، كما أنَّنا نجد لهذا الاسم وظيفة ثالثة من خلال الأوجه المتعددة التي ذكرها النحويون لهذه المسألة وهو كونه (حالًا)

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل: ٥/ ٢٨ – ٣٠ .

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/ ٤٣١، والتذييل والتكميل: ٥/ ٢٦.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٤٣٣/١، وشرح التسهيل: ١/ ٣٩٢، ومُغني اللبيب: ٣٤/١.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٤٣٣/١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٣٩٢، والجنى الداني: ٣٩٤.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٤٣٣/١.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل: ٥/ ٣١.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٢٤٢/٣، والجنى الداني: ٣٩٤، والمساعد: ٣٠٨/١، وهمع الهوامع:٤٩٠/١.

(٩) ينظر: التذييل والتكميل: ٥/ ٢٧، والجنى الداني: ٣٩٤، وهمع الهوامع:٤٩٠/١.

(١٠) ينظر: شرح التسهيل: ٣٩٠/١، والجنى الداني: ٣٩٣، والمساعد: ٣٠٨/١.

(١١) ينظر: شرح المفصل: مج٣: ٥٩٧/٨، وشرح التسهيل: ٣٩٠/١ ، وارتشاف الضرب: ١٢٤٢/٣، والتذييل والتكميل: ٥/ ٢٦.

منصوبًا، وذكروا له وظيفة رابعة وهي كونه خبر كان المضمرة، وزاد بعض النحويين وظيفة خامسة وهي انتصابه على الذم، فكل هذه الأحكام النحوية المتعددّة جاءت نتيجة لهذا الاختلاف اللهجي.

المسألة السابعة: تعدد وظيفة (أنْ المصدرية):

مذهب عامَّة العرب أنَّ (أنْ) المصدرية من نواصب الفعل المضارع[١]، وحكى أبو عُبيدة[٢](ت٢١٠هـ)، واللحياني(ت٢٢٠هـ) أنَّ بني صُبَاحٍ من بني ضُبَّة يجزمون الفعل المضارع بـ (أنْ) المصدرية[٣]، قال أبو جعفر الرؤاسي(ت١٧٥هـ): "فُصحاء العرب ينصبون بـ (أنْ) وأخواتها الفعلَ، ودونهم قومٌ يرفعون بها، ودُونهم قومٌ يجزمون بها"[٤].

ونتيجة هذا الاختلاف اللهجي نجد وجوهًا متعددة لأحكام النحويين في جواز الجزم بـ (أنْ) المصدرية، فذهب جمهور النحويين إلى أنَّه لا يجوز الجزم بـ (أنْ)، في حين جوَّزه بعض الكوفيين وأبو عبيدة واللحياني أن تكون جازمة[٥]، ومن كلام العرب على الجزم بـ (أنْ) قول امرئ القيس:

إذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وِلْدَانُ قَوْمِنَا: تَعَالَوَا، إلَى أنْ يَأتِنَا الصَّيْدُ، نَحْطِبِ[٦].

حيث جزم بـ (أنْ) الفعل المضارع (يأتي)، ومنه أيضًا قول جميل بُثينة:

أُحَاذِرُ أنْ تَعْلَمْ بِهَا فَتَرُدَّهَا فَتَتْرُكَهَا ثِقْلًا عليَّ كَمَا هِيَا[٧].

فعلى هذه اللهجة يُضاف حُكمٌ نحويٌّ ووظيفةٌ نحويةٌ جديدة لـ (أنْ) المصدرية، وهي كونها أداة نصب، وأداة جزم.

---

(١) ينظر: المقتضب: ٦/٢، وارتشاف الضرب: ١٦٤٢/٤، وشرح الأشموني: ١٨٧/٣.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٦٤٢/٤، والجنى الداني: ٢٢٦، ومغني اللبيب: ٢٧/١، والمُساعد: ٦٥/٣، وهمع الهوامع: ٣٦٣/٢.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٦٤٢/٤، والجنى الداني: ٢٢٦، والمساعد: ٦٥/٣، وشرح الأشموني: ١٩٠/٣، وهمع الهوامع: ٣٦٣/٢، والخلاف النحوي في الأدوات ، د. عمر فائل محمد بلحاف: ١٣١.

(٤) الجنى الداني: ٢٢٦، وينظر: والمساعد: ٦٥/٣، وهمع الهوامع: ٣٦٣/٢، ونَسَب أبو حيان هذا القول للرياشي (ت٢٥٧هـ)، ينظر: ارتشاف الضرب: ١٦٤٢/٤.

(٥) ينظر: الجنى الداني: ٢٢٦، ومغني اللبيب: ٢٧/١، والمساعد: ٦٥/٣، وهمع الهوامع: ٣٦٣/٢.

(٦) ديوان امرئ القيس، تح: محمَّد أبو الفضل إبراهيم: ٣٨٩، ورواية البيت في الديوان:

إذَا مَا رَكِبْنَا قَالَ وِلْدَانُ أهْلِنَا: تَعَالَوَا، إلَى أنْ يَأتِيَ الصَّيْدُ، نَحْطِبِ

(٧) مغني اللبيب: ٢٧/١.

المسألة الثامنة: تعدد وظيفة (لعلَّ):

للعرب في (لعلَّ) لهجتان، فالمجمع في استعمالها عند عامَّة العرب أنَّها حرف تفيد معنى الترجي والإشفاق، والتوقع، من أخوات إنَّ تنصب الأوَّل وترفع الثاني[1]، واللهجة الأخرى: لهجة عُقَيْل إذ يستعملونه حرف جر[2]، يقولون: لعلَّ زيدٍ قائمٌ[3].

ونجد أنَّ النحويين اختلفوا في (لعلَّ) في ضوء هذه اللهجة وتعددت أحكامهم، هل هي حرف جرٍّ أم لا؟ ولهم فيها مذاهب:

١- ذهب كل من أبي عُبيدة[4]، والفرَّاء[5]، والأخفش[6](ت٢١٥هـ) وأبي زيد الأنصاري[7] (٢١٥هـ)، وتبعهم الجزولي(ت٦٠٥هـ)، وأبو حيَّان[8]، وابن هشام[9] إلى أنَّ (لعلَّ) حرف جرٍّ، مستندين إلى ما سمعوا من أبيات شعرية لشعراء بني عُقَيْل، ومنها قول كعب بن سعد الغنوي:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى، وَارْفَعِ الصَّوْتَ دَاعِيًا لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيْبُ[10].

ومنها أيضًا ما أنشده الأخفش من قول خالد بن جعفر بن كلاب العبسي:

لَعَلَّ اللهِ يُمَكِنُنِي عَلَيْهَا جِهَارًا، مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أَسِيْدِ[11].

وأنشدوا أيضًا قول الشاعر:

لعلَّ اللهِ فَضَلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ، أنَّ أمَّـــكُـــمْ شَـــرِيْـــمُ[12].

وغير ذلك الكثير من الشواهد الشعرية، فـ (لعلَّ) في هذه الأبيات حرف جر على هذه اللهجة، وهذا هو القياس فيه، وعلتهم في جرِّها الاسم لأنَّها اختصَّت بالأسماء، وما اختصَّ بالأسماء ولم يكن جزءًا منها، حقُّه أن يُجرَّ[13].

---

(١) ينظر: المقتضب: ٤/ ١٠٨- ١٠٩، واللامات: ١٤٧، وارتشاف الضرب:٣/١٢٤٠، والمساعد: ١/٣٠٦-٣٠٧.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣/٥٤، وشرح الكافية: ٤/٣٨٠، وارتشاف الضرب: ٣/١٢٨٢، والجنى الداني: ٥٨٢، مغني اللبيب: ١/ ٢٤٨، ، والمساعد: ١/٣٣٥، وهمع الهوامع: ٢/٤٥٧، والخلاف النحوي في الأدوات: ١٤١.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/١٢٨٢، والجنى الداني: ٥٨٢، وشرح الأشموني: ٢/٦١، وهمع الهوامع: ٢/٤٥٧.

(٤) ينظر: معاني القرآن، الأخفش: ١/٣٠٥، والمسائل البصريات، أبو علي الفارسي: ١/٥٥٠، وارتشاف الضرب: ٣/١٢٨٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣/٥٤، وارتشاف الضرب: ٣/١٢٨٢، والجنى الداني: ٥٨٣، والمساعد: ١/٣٣٥، وهمع الهوامع: ٢/٤٥٧.

(٦) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/٣٠٥، وارتشاف الضرب: ٣/١٢٨٢، والجنى الداني: ٥٨٣، وهمع الهوامع: ٢/٤٥٧.

(٧) ينظر: المسائل البصريات: ١/٥٥٠، وشرح التسهيل: ٣/٥٤، وارتشاف الضرب: ٣/١٢٨٢، والجنى الداني: ٥٨٣، والمساعد: ١/٣٣٥، وهمع الهوامع: ٢/٤٥٧.

(٨) ينظر: التذييل والتكميل: ٥/ ١٨٣.

(٩) ينظر: مغني اللبيب: ١/٢٤٨.

(١٠) اللامات: ١٤٨.

(١١) معاني القرآن للأخفش: ١/٣٠٥، وينظر: المسائل البصريات: ١/٥٥٠، وكتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، أبو علي الفارسي: ٧٥..

(١٢) التذييل والتكميل: ٥/ ١٨١.

(١٣) ينظر: رصف المباني: ٤٣٦.

وذهب ابن هشام إلى أنَّ مجرور (لعلَّ) في (لعلَّ أبي المغوار منك قريبٌ): في موضع رفع بالابتداء، لكون (لعلَّ) حرف جرٍ زائد، وقوله: (قريب) خبر هذا المبتدأ[١].

وقال أبو حيَّان بأنَّ من أنكر الجر بـ (لعلَّ) محجوج بنقل الأئمة للهجة بني عُقَيْل[٢].

٢- أنكر عدد من النحويين منهم أبو علي الفارسي، مجيء (لعلَّ) حرف جر وأوَّل هذه الشواهد الشعرية إذ ذهب إلى أنَّ (لعل) في قوله (لعلَّ أبي المغوار منك قريب) مخفَّفة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن أو القصة محذوف، واللام المفتوحة حرف جر، وجملة (لأبي المغوار منك قريب): في موضع رفع خبر (لعلَّ)[٣]، وأصل الكلام: (لعلَّه لأبي المغوار جوابٌ قريبٌ) [٤]، فحذف موصوف (قريب)، وضمير الشأن، ولام (لعلَّ) الثانية وأدغم اللام الأولى في لام الجر[٥].

وذهب بعض النحويين إلى أنَّ (لعلَّ) في البيت كلمة تُقال للعاثر، واللام للجر، والكلام جملة مستقلة قائمة بنفسها، والموصوف محذوف تقديره: فرجٌ، أو شبههُ[٦].

وأوَّل بعضهم هذه الأبيات على حذف المضاف، والتقدير: (لعلَّ جوابَ أبي المغوار)، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه[٧].

وتأوَّل بعضهم: (لعلَّ أبي المغوار) على أنَّ في (لعلَّ) ضمير الشأن محذوف، و (أبي) مجرور بلام محذوفة، وبقي عملها، و(قريبٌ) صفة حذف موصوفه والتقدير: (جوابٌ قريبٌ)ـ وتقدير الجملة: (لعلَّه لأبي المغوار منك جوابٌ قريبٌ) [٨].

٣- ذهب بعض النحويين منهم الزجاجي(ت٣٣٧هـ)، والرماني(ت٣٨٤هـ)، والمالقي (ت٧٠٢هـ)، والمرادي(ت٧٤٩هـ) إلى أنَّ مجيء (لعلَّ) حرف جر، ممَّا لا يُقاس عليه، وبأنَّ هذه اللهجة لغة قليلة شاذة لا يُقاس عليها[٩].

واضح من خلال ما تمَّ عرضه الأوجه المتعدِّدة لـ (لعلَّ) من خلال هذا الاختلاف اللهجي ممَّا أدَّى إلى أن يكون لها أكثر من حكم نحوي، وأن يؤدي عدَّة وظائف في التركيب من خلال الاستعمال اللغوي لها في ضوء البيئات اللغوية المتعددة، فهي مرَّة تؤدي وظيفة حرف نصب من حروف (إنَّ وأخواتها)، وهذا هو الشائع فيها من خلال الاستعمال اللغوي الأكثر لها، وتشغل وظيفة أخرى في الجملة والتركيب اللغوي وهي كونها حرف جر، ممَّا أدى إلى حصول اختلاف بين النحويين وأن تتعدد أحكامهم في ذلك.

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل: ٥/ ١٨٣، مغني اللبيب: ٢٤٨/١.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب:١٢٨٢/٣، والتذييل والتكميل: ٥/ .

(٣) ينظر: المسائل البصريات: ١/ ٥٥٢، و٥٥٦، وكتاب الشعر: ٧٥، وشرح الكافية: ٣٨١/٤، ورصف المباني: ٤٣٦، والجنى الداني: ٥٨٥، و وهمع الهوامع: ٤٥٧/٢.

(٤) ينظر: كتاب الشعر: ٧٥، وشرح الكافية: ٣٨١/٤، وهمع الهوامع: ٤٥٧/٢.

(٥) ينظر: همع الهوامع: ٤٥٧/٢.

(٦) ينظر: رصف المباني: ٤٣٦- ٤٣٧، والجنى الداني: ٥٨٥.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل: ٥/ ١٨٢.

(٨) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/ ٤٣٤، والتذييل والتكميل: ٥/ ١٨٢.

(٩) ينظر: اللامات: ١٤٨، ومعاني الحروف: ١٤٠، وشرح الكافية: ٣٨٠/٤، ورصف المباني: ٤٣٦، والجنى الداني: ٥٨٢.

المسألة التاسعة: تعدد وظيفة (متى):

في متى لهجتان عربيتان: الأولى استعمالها اسم من الظروف تكون استفهامًا، وشرطًا[١]، واللهجة الأخرى: هي لهجة هُذَيْل إذ يستعملون (متى) حرف جرّ بمعنى (مِنْ)[٢]. ومن كلامهم في الجرِّ بـ (متى): (أَخْرَجَهَا مَتَى كُمِّهِ)، أي: مِنْ كُمِّهِ[٣]، وممَّا سُمِع في الجر بها قول أبي ذُؤَيْب الهُذلي:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيْجُ[٤].

وقول صخر الغيِّ:

مَتَى تُنْكِرُوْهَا تَعْرِفُوْهَا مَتَى أَقْطَارِهَا عَلَقٌ نَفِيْثُ[٥].

ومنه قول ساعدة بن جؤيَّة:

أُخِيْلُ بَرْقًا مَتَى حَابٍ لَهُ زَجَلٌ إذَا يُفْتِّرُ مِنْ تَوْمَاضِهِ حَلَجَا[٦].

أي: (مِنْ لُجَجٍ)، و(مِنْ أَقْطَارِهَا)، و(مِنْ سحابٍ حابٍ).

ونتيجة لهذا التعدد اللهجي في استعمال العرب لـ (متى)، وتعدد استعمالاته في أكثر من حقل لغوي، نجد أنَّ أحكام النحويين تعدَّدت وتنوعت على النحو الأتي:

١- مذهب جمهور البصريين أنكروا مجيء (متى) حرف جرٍ، ولم يلتفتوا هنا إلى الأسلوب اللغوي عند الهذليين[٧].

٢- مذهب الكوفيون، إذ ذهبوا إلى جواز استعمال (متى) حرف جرٍ بمعنى (مِنْ)[٨]" لكون ذلك لهجة عربية فصيحة وهي لهجة هُذيل.

فلـ (متى) أكثر من استعمال وحكم نحوي في ضوء هذه الصور اللهجية التي تصوِّر لنا الواقع اللغوي الذي يجب أن يُصوَّر ويُوصَف كما هو من خلال هذه اللهجات العربية الذي تكوَّن بمجملها اللغة العربية، وهذا التنوع في اللهجات جعل لهذه الأداة أكثر من وظيفة نحوية وحكم نحوي بُني في ضوء ذلك، فالوظيفة الأولى لها هي كونها أداة استفهام، والثانية أداة شرط، والثالثة حرف جر.

المسألة العاشرة: تعدد وظيفة (غُدْوَة) بعد لَدُن:

---

(١) ينظر: الأزهية في علم الحروف، الهروي:٢٠٩، و ارتشاف الضرب: ٤/ ١٧٥١، والجنى الداني: ٥٠٥، ومغني اللبيب: ٢٩١/١، والخلاف النحوي في الأدوات: ١٧٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٥٤ ، وشرح الكافية: ٢٨٥/٣ ، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٧٥١، و ١٨٦٤، والجنى الداني: ٥٠٥، ومغني اللبيب: ٢٩١/١، وشرح الأشموني: ٦١/٢، وهمع الهوامع: ٤٥٩/٢.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٧٥١، ومغني اللبيب: ٢٩١/١، وشرح الأشموني: ٦١/٢.

(٤) ديوان الهذليين: ٥٢/١، وينظر: الخصائص: ٨٧/٢.

(٥) ديوان الهذليين: ٢٠٩/٢.

(٦) مغني اللبيب: ٢٩١/١.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٦٤.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٤/ ١٧٥١.

لَدُنْ ظرف لابتداء الغاية الزمانية والمكانية، وحكمها أن يجر ما بعدها بالإضافة، نحو: (ما رأيْتُهُ مِنْ لَدُنِ ظُهْرِ الْخَمِيْسِ) للزمان، و(آتيناك من لَدُنًا) للمكان[١]، وفيها ثلاث لهجات في إعراب الاسم الذي بعد (غُدْوَة)، فمذهب عامَّة العرب إضافة (غُدْوَة) إليها، فيقولون: لَدُنْ غُدْوَةٍ وهو الأكثر استعملًا[٢]، وهو الوجه والقياس عند سيبويه[٣].

ومن العرب من ينصب بها (غُدْوَة)، وذلك لكثرة استعمالها[٤]، وهو جائز عند سيبويه والنصب عنده مخصوص بـ (غُدْوَة) فقط[٥]، ومن ذلك المسموع قول أبو سفيان بن حرب:

وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمُ لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوْبِ[٦].

ومنه أيضًا قول ذي الرمة:

لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى إذَا امْتَدَّتِ الضُّحَى وَحَثَّ الْقَطِيْنُ الشُّحْشَحَانُ الْمُكَلِّفُ[٧].

واللهجة الثالثة ما حكاه الكوفيون في رفع (غُدْوَة) بعد (لَدُنْ)، فيقولون: (لَدُنْ غُدْوَةٌ)[٨].

وهذا التعدد اللهجي في وجوه إعراب (غُدْوَة) بعد (لَدُنْ) أدّى إلى تعدُّد أحكام النحويين في توجيه الإعراب ممّا يؤدي إلى تعدد وظيفة هذا الاسم بحسب هذه التوجيهات ووجوه الإعراب المختلفة للنحويين.

فذهب عدد من النحويين في توجيه سبب النصب في(غُدْوَة) إلى أنَّه تمييز منصوب[٩]، والمضاف إليه محذوف والتقدير: (لَدُنْهَا غُدْوَةً)[١٠]، وذهب سيبويه إلى أنَّه منصوب بـ على إضمار (كان) خبرًا له، واسمه ضمير محذوف، والتقدير: (لَدُنْ كان الوقتُ

---

(١) ينظر: شرح المفصل: مج٢: ٢٧٥/٤، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٤٥٣ – ١٤٥٤، والتذييل والتكميل: ٧٠/٨، والمساعد: ١/ ٥٣١.

(٢) ينظر: شرح المفصل: مج٢: ٢٧٥/٤، وشرح الكافية الشافية: ١/ ٤٢٧، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٤٥٦، وشرح الأشموني: ١٥٩/٢–١٦٠، وهمع الهوامع: ٢١٩/٢– ٢٢٠.

(٣) ينظر: الكتاب: ١/ ٢١٠.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٤٥٦، وهمع الهوامع: ٢١٩/٢– ٢٢٠.

(٥) ينظر: الكتاب: ١/ ١٥٩، و: ٢١٠، والمساعد: ١/ ٥٣٤.

(٦) الدرر اللوامع: ١/ ٤٦٧.

(٧) ديوان ذو الرمَّة، شرح: عبد الرحمن المصطاوي: ١٧٣.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٤٥٦، وشرح التسهيل: ١٦٣/٢، والمساعد: ١/ ٥٣٤، وشرح التصريح: ٧١٤/١، وهمع الهوامع: ٢٢١/٢.

(٩) ينظر: المقرَّب: ٧٠، وشرح الكافية: ٢٣٣/٤، والتذييل والتكميل: ٧٥/٨، والمساعد: ١/ ٥٣٤، وشرح الأشموني: ١٦١/٢، وشرح التصريح: ٧١٣/١، وهمع الهوامع: ٢٢١/٢.

(١٠) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٤٥٦، والمساعد: ١/ ٥٣٤.

غُدْوَةً)[1]، وهناك من ذهب في توجيه النصب تشبيهًا بالمفعول به من خلال تشبيه (لَدُنْ) باسم الفاعل (ضارب)، وذلك بتنزيل نونها منزلة التنوين لثبوتها وحذفها، فعملت عمله فكما قالوا: (ضاربٌ زيدًا)، قالوا: (لَدُنْ غُدْوَةً)[2].

كما حصل خلاف بين النحويين في تفسير الرفع في (غُدْوَة) وتوجيه إلى أنَّ غدوة مرفوع تشبيهًا لها بالفاعل، فقالُوا: (لَدُنْ غُدْوَةٌ)[3]، أو على أنَّه فاعل لكان التامة المحذوفة، والتقدير: (لَدُنْ كانت غُدْوَةٌ) وهذا توجيه الكوفيين[4]، وقيل إنَّه مرفوع على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (لَدُنْ وقتٍ هو غُدْوَةٌ)[5].

ممَّا تقدَّم تتضحَّ الوظائف النحوية المتعدِّدة التي شغلتها (غُدْوَة) إذا جاءت بعد (لَدُنْ)، في ضوء هذا التعدد اللهجي الذي كان سببًا في تعدُّد الأحكام النحوية في توجيه إعرابها، فقد شغلت وظيفة (الفاعل) مرَّة، ووظيفة (الخبر) خبر المبتدأ أو خبر كان مرَّة ثانية، ووظيفة (المضاف إليه) مرَّة ثالثة، و(التمييز) مرَّة رابعة.

وأخيرًا أقول:

إنَّ القضية في الواقع ليست معيارية بحتة بهذا المعنى، فالتحليل النحوي واللغوي الأصيل هو الذي" يجري في فلك لهجي، إذ إنَّ الناطقين العرب – في المناطق المختلفة – كانت لهم أحوالهم الزمانية والمكانية والاجتماعية التي كانت تجعلهم يتجهون اتجاهات نطقية مناسبة لطبيعة البيئة التي يعيشون فيها، فتفضيل حركة على أخرى ليست أمرًا مشتركًا بين جميع العرب، بل إنَّ من يفضل الفتح في موضع معين لا ينطق بالكسر فيه، ومن يفضل الضم لا يستعمل الكسر كذلك، وليست المسألة فوضى يستعمل كل واحد ما يستعمل الأخر، وهذا واضح في دراسة العاميات والفصحى على السواء"[6].

وفي مسألة تفضيل لهجة على لهجة نجد أنَّ ابن جني في (باب اختلاف اللهجات وكلها حجَّة)، يذهب إلى عدم جواز تفضيل لغة على أختها، إذ يقول: " وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها" لأنَّها ليست أحق بذلك من زميلتها، لكنَّ غاية مالك في ذلك أن تتخيَّرَ إحداهما، فتقويها على أختها، وتعتقد أنَّ أقوى القياسين أقبل لها، وأشدُّ أنسابها، فأمَّا ردُّ إحداهما بالأخرى فلا"[7].

---

(1) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٦٥، وشرح التسهيل: ١٦٣/٢، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٤٥٦، والتذييل والتكميل: ٧٥/٨، وشرح الأشموني: ١٦١/٢، وشرح التصريح: ٧١٤/١.

(2) ينظر: شرح المفصل: مج٢: ٢٧٥/٤، وشرح الكافية: ٣٠١/٣، والتذييل والتكميل: ٧٥/٨، والمساعد: ١/ ٥٣٤، وشرح الأشموني: ١٦١/٢، وشرح التصريح: ٧١٣/١، والدرر اللوامع: ١/ ٤٦٨.

(3) ينظر: شرح المفصل: مج٢: ٢٧٥/٤، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٤٥٦، وشرح الأشموني: ١٦١/٢.

(4) ينظر: شرح التسهيل: ١٦٣/٢، وشرح الكافية: ٣٠١/٣، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٤٥٦، والمساعد: ٥٣٤/١، وشرح الأشموني: ١٦١/٢، وشرح التصريح: ٧١٤/١، وهمع الهوامع: ٢٢١/٢.

(5) ينظر: شرح الأشموني: ١٦١/٢.

(6) القراءات واللهجات من منظور علم الأصوات الحديث، أ.د. عبد الغفار حامد هلال: ٩٥ .

(7) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني: ١٢/٢.

ويذهب ابن جني إلى عدم جواز تخطئة من يستعمل إحدى اللغتين الأقل استعمالًا أو قياسًا، ولم يخرج عن كلام العرب، يقول: "إلّا أنَّ إنسانًا لو استعملها، لم يكن مخطئًا لكلام العرب، لكنَّه كان يكون مخطئًا لأجود اللغتين، ...، وكيف تصرفَتِ الحال فالناطق على قياسِ لغةٍ من لغات العرب مُصِيْب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيرًا منه"[١].

ولذلك نرى أنَّ قواعد العربية كان من المفترض أن توضع في ضوء لهجات العربية فما هذه القواعد إلّا وصف للواقع اللغوي ولا يمكن تحقيق ذلك بعيدا عن لهجاتها، من دون تفضيل لهجة على أختها.

الخاتمة:

بعد انتهاء رحلتنا في الاختلاف اللهجي وأثره في تعدد الأحكام النحوية ووصول البحث إلى نهايته، خرجنا بعدد من النتائج خلال هذه الرحلة نذكرها:

١- استنتجنا أنّ منهج نحاة الكوفة الذين وسَّعوا نطاق الرقعة الجغرافية وأخذوا من القبائل العربية من دون تحرَّج وتشدد في هذا الأمر أكثر قربًا في وصفهم للواقع اللغوي والظاهرة اللغوية في ضوء الاستعمال اللغوي.

٢- أدَّى حصر اللغة بعدد من القبائل، إلى حرمان اللغة من هذه الثروة اللغوية التي يمكن استثمارها لخدمتها، ولاسيما أنَّ هذه اللغات مستعملة لدى العرب ومنهج البحث الحديث يتفق مع اتجاه أخذ اللغة والتراكيب اللغوية المستعملة من لدن أهلها .

٣- إنَّ من نتائج إغفال النحويين للهجات وعدم الاعتماد عليها في تقعيدهم وتأصيلهم للقواعد، خروج كثير من اللهجات العربية من سطوة قواعدهم وقوانينهم، ولذلك وجدناهم يصفون هذه اللهجات بأوصاف شتَّى إن وجدوا ما يخالف قواعدهم وأحكامهم، منها الشاذ والقليل والنادر الذي لا يُقاس عليه، واضطرارهم إلى تأويل، وجوه أخرى للمسألة الواحدة، أي أنَّ منهجهم كان يسير نحو إخضاع اللغة وتطويعها لخدمة قواعدهم وأصولهم.

٤- خرج البحث بأنَّ الاختلاف اللهجي كان له أثرٌ كبيرٌ في توسيع قاعدة الخلاف النحوي بين النحويين، وهو الأمر الذي أدى إلى تعدد الأحكام النحوية التي تمخضت عنه تعدد الوظائف النحوية للتراكيب اللغوية المعبرة عن بيئاتها ولهجاتها، فمن تمسَّك بالقاعدة النحوية ولم يسلِّم بما سمع من هذه اللهجات اضطره الأمر إلى تأويل هذه اللهجات بصورة لا تخرجه عن قواعدهم النحوية وإخضاع اللهجة إلى أحكام مذهبهم النحوي بفضل الصنعة النحوية والفلسفة والتعليل والتأويل، ممّا أدى

---

(١) الخصائص: ١٤/٢.

إلى نشوء خلافات كبيرة بين النحويين وتعدد أحكامهم في توجيه هذه اللهجات، ممَّا نتج عنه تعددا في الوظائف النحوية لهذه التراكيب.

٥- استنتج البحث بأنَّ للاختلاف اللهجي جوانب إيجابية كثيرة إذ رفدت العربية بالكثير من التراكيب والقواعد النحوية الجديدة التي تمخضت عن تعدد أوجه الأحكام النحوية" وذلك من خلال زيادة بعض القواعد، والتراكيب، وزيادة بعض الأدوات وتغيير وظائفها النحوية وإضافة وظائف أخرى لها، وهذا من شأنَّه توسيع القواعد النحوية، وعدم حصرها في أطُرٍ ثابتة جامدة.

مصادر البحث:

١. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة الأليف والترجمة والنشر، القاهرة – مصر، ط/١، ١٩٥٩.

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أثير الدين أبو حيَّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تح: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التوَّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٣. الأُزْهِيَة في علم الحروف، علي بن محمَّد النحوي الهروي(ت٤١٥هـ)، تح: عبد المُعين الملَّوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق – سورية، ط/١، ١٣٩١هـ – ١٩٧١م.

٤. الأصول في النحو، أبو بكر بن السرَّاج(ت٣١٦هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط/٤، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٥. الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت٩١١هـ)، تح: أ.د.حمدي عبد الفتَّاح مصطفى خليل، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، ط/٣، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

٦. أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د. فاضل مصطفى الساقي، تقديم: أ.د. تمَّام حسَّان، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط/٢، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

٧. الألفاظ والحروف، أبو نصر محمَّد بن محمَّد بن طرخان الفارابي (ت٣٣٩هـ)، قدَّم له ووضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

٨. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو مُحَمَّد عبد الله جمال الدين بن يُوسُف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تح: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط/٨، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٩. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان – صيدا، ط/١، د.ت.

١٠. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيَّان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، تح: د. حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق – سورية، ط/١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

١١. توجيه اللُّمَع (شرح كتاب اللُّمَع)، أحمد بن الحسين ابن الخبَّاز (ت٦٣٧هـ)، دراسة وتحقيق، أ.د. فايز زكي مُحَمَّد دياب، دار السلام، القاهرة – مصر، ط/٢، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

١٢. الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المُرادي(ت٧٤٩هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة، ومحمَّد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

١٣. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، تح: محمَّد علي النجَّار، الهيئة المصرية العمَّة للكتاب، القاهرة – مصر، ط/٤، ١٩٩٩م.

١٤. الخلاف النحوي في الأدوات، د. عُمر فائل محمَّد بلحاف، دار الكتاب الثقافي، إربد – الأردن، ط/١، ١٤٣٠هـ – ٢٠١٠م.

١٥. الدرر اللوامع على جمع الجوامع شرح همع الهوامع، أحمد بن أمين الشنقيطي(ت١٣٣١هـ)، وضع حواشيه: محمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط/١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

١٦. دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمَّد الجرجاني النحوي (ت٤٧١هـ)، قرأه وعلَّق عليه: أبو فهر محمود محمَّد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة – مصر، ط/٣، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

١٧. ديوان العجَّاج – برواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تح: د. عبد الحفيظ السلطي، مكتبة الأطلس، دمشق – سورية، ط/١، د.ت.

١٨. ديوان النَّمر بن تولي العُكيلي، جمع وشرح وتحقيق: د. محمَّد نبيل طُرَيْفي، دار صادر، بيروت – لبنان، ط/١، ٢٠٠٠م.

١٩. ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق: محمَّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة – مصر، ط/١، ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م.

٢٠. ديوان امرئ القيس، تح: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط/٥، د.ت.

٢١. ديوان أُمية بن أبي الصلت، جمعه وحقَّقه وشرحه: د. سجيع جميل الجُبَيْلي، دار صادر، بيروت – لبنان، ط/١، ١٩٩٨م.

٢٢. ديوان ذو الرمَّة، شرح: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

٢٣. رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي(ت٧٠٢هـ)، تح: أ.د. أحمد محمَّد الخرَّاط، دار القلم، دمشق – سورية، ط/٣، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

٢٤. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين علي بن مُحَمَّد بن عيسى الأشموني (ت٩٠٠هـ)، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/٢، ٢٠١٠م.

٢٥. شرح التسهيل– تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد, جمال الدين مُحَمَّد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيَّاني الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تح: مُحَمَّد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيِّد ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/٢، ٢٠٠٩م.

٢٦. شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ط/٢، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .

٢٧. شرح الجمل في النحو ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمَّد الجُرجاني النحوي (ت٤٧١هـ)، تح: د. خليل عبد القادر عيسى، الدار العثمانية، عمَّان – الأردن، ودار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط/١٠، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.

٢٨. شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله جمال الدين محمَّد بن عبد الله بن محمَّد بن مالك الطائي (ت٦٧٢هـ)، تح: علي محمد عوض، وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/٢، ٢٠١٠م.

٢٩. شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، تح: أحمد السيَّد أحمد، راجعه ووضع فهارسه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة – مصر، د.ت.

٣٠. شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، أبو الحسن علي بن مؤمن بن مُحَمَّد بن علي بن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تح: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

٣١. شرح ديوان الفرزدق، ضبط معانيه وشرحه وأكمله: إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، ومكتبة المدرسة، بيروت – لبنان، ط/١، ١٩٨٣م.

٣٢. شرح عيون الإعراب، أبو الحسن علي بن فضَّال المُجاشعي(ت٤٧٩هـ)، تح: د. عبد الفتَّاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

٣٣. شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تح: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة– مصر، د. ت .

٣٤. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي(ت٣٩٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.

٣٥. في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة – مصر، ط/ ٨، ١٩٩٢.

٣٦. في نحو اللغة وتراكيبها– منهج وتطبيق, د.خليل أحمد عمايرة، عالم المعرفة، جدة – المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٣٧. القراءات واللهجات من منظور علم الأصوات الحديث، أ.د. عبد الغفار حامد هلال، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، ط/٣، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م: ٩٥ .

٣٨. كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار بن مُحَمَّد بن سليمان بن أبان الفارسي(ت٣٧٧هـ)، تح: د.محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م

٣٩. الكتاب، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط/٤، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

٤٠. اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجَّاجي(ت٣٣٧هـ)، تح: د. مازن المبارك، دار صادر، بيروت – لبنان، ط/٢، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

٤١. اللُّباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء مُحِبُّ الدين عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تح: مُحَمَّد عُثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

٤٢. اللسانيات الوظيفية المقاربة – دراسة في التنميط والتطور، د, أحمد المتوكل، دار الأمان، الرباط –المغرب، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، والدار العربية للعلوم، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م.

٤٣. اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، د. أحمد المتوكل، دار الكتاب الجديد المُتَّحِدة، بيروت – لبنان، ط/١، ١٩٨٧، و ط/٢، ٢٠١٠م.

٤٤. اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية، تشيم رابين، تر: عبد الكريم مجاهد، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيرون – لبنان، ط/١، ٢٠٠٢م.

٤٥. اللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، طرابلس– لبنان، ١٩٨٣م.

٤٦. مباحث في اللسانيات، أ.د. أحمد حسَّاني، منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي – الإمارات العربية المتَّحدة، ط/٢، ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م.

٤٧. المزهر في علوم اللغة العربية، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت٩١١هـ)، ضبطه وصحَّحه ووضع حواشيه: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/٢، ٢٠٠٩م.

٤٨. المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين ابن عقيل(ت٧٦٩هـ)، تح: د. محمَّد كامل بركات، دار الفكر، دمشق– سورية، ط/١، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

٤٩. المسائل البصريات، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار بن مُحَمَّد بن سليمان بن أبان الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تح: د. محمد الشاطر أحمد محمَّد أحمد، مطبعة المدني، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ هـ

٥٠. المسائل الحلبيات، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار بن مُحَمَّد بن سليمان بن أبان الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تح: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق – سورية، ودار المنارة، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٠٧هـ –١٩٨٧م.

٥١. مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، د. أحمد المتوكل، دار الكتاب الجديد المُتَّحِدة، بيروت – لبنان، ط/١، ٢٠٠٩م.

٥٢. معاني الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي(ت٣٨٤هـ)، تح: د. عبد الفتَّاح إسماعيل شليبي، دار الهلال، بيروت – لبنان، ودار الشروق، جدة – المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

٥٣. معاني القرآن، أبو زكرياء يحيى بن زياد الفرَّاء(ت٢٠٧هـ)، تح: ج١: أحمد يوسف نجاتي، و محمَّد علي نجار، وج٢:محمَّد علي النجَّار، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة – مصر، ط/٣، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

٥٤. معاني القرآن، سعيد بن مسعدة الأخفش البلخي المجاشعي(ت٢١٥هـ)، تح: د. عبد الأمير محمَّد أمين الورد، علم الكتب، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٥٥. مُغني اللبيب عن كُتُبِ الأعاريب، أبو محمَّد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري(ت٧٦١ه)، خرَّج أبياته وعلَّق عليه: أبو عبد الله علي عاشور الجنوبي، دار إحياء التراث العربي، بيوت – لبنان، ط/١، ١٤٢١هـ– ٢٠٠١م.

٥٦. المقتضب، أبو العباس محمَّد بن يزيد المبرَّد (ت٢٨٥هـ)، تح: محمَّد هبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت – لبنان، د.ط، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م.

٥٧. مقدمة ابن خلدون، ولي الدين عبد الرحمن بن محمد بن خلدون(ت٨٠٨هـ)، حقَّق نصوصه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: عبد الله محمَّد الدرويش، دار يعرب، دمشق– سورية، ط/١، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.رحمن بن إسحاق الزجاجي(ت٣٣٧هـ)، تح: د. مازن المبارك، دار صادر، بيروت – لبنان، ط/٢، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

٥٨. المُقرَّب، ابن عصفور علي بن مؤمن الاشبيلي (٦٦٩هـ), تح: د.أحمد عبد الستار الجواري، ود. عبد الله الجبوري, مطبعة العاني, بغداد – العراق, ط/١, ١٣٩١هـ –١٩٧١م .

٥٩. المُوفي في النحو الكُوفي، صدر الدين الكنغراوي(ت١٣٤٩هـ)، شرحه: محمَّد بهجة البيطار، دار البيِّنة، دمشق – سورية، ط/٢، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.

٦٠. النحو الوظيفي، عبد العليم إبراهيم، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط/١، د.ت.

٦١. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تح: د. عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة – مصر، ط/١، د.ت.

٦٢. الوسائط اللغوية، ٢– اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، محمَّد الأوراغي، دار الأمان، الرباط – المغرب، ط/١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.

٦٣. الوظيفية وتحولات البنية، د. فيصل إبراهيم صفا، عالم الكتاب الحديث، إربد – الأردن، ط/١، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م.

المجلَّات والدوريات

٦٤. محمد شفيع الدين، اللهجات العربية وعلاقتها بالفصحى، دراسة لغوية (بحث)، ، مجلة الجامعة الإسلامية العالمية شيتاكونغ – بنغلادش، ديسمبر: ٢٠٠٧م، المجلد / ٤ .

الرسائل الجامعية:

٦٥. التوجيه اللهجي عند أبي علي الفارسي من خلال كتابه الحجة للقراءات السبعة، فوزية قمقام، (رسالة ماجستير)، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجمهورية الجزائرية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

٦٦. الخلاف النحوي في المقتصد (رسالة ماجستير)، علي محمد أحمد الشهري، جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ .

٦٧. العلاقة الوظيفية بين الخبر والحال والصفة دراسة في النحو العربي(رسالة ماجستير)، منذر زيارة قاسم، كلية الآداب/ جامعة البصرة، ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م.

٦٨. النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي دراسة في نحو الجملة (أطروحة دكتوراه)، الزايدي بودرامة، كلية الآداب واللغات، جامعة الحاج لخضرة – باتنة، الجمهورية الجزائرية الشعبية، ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤ .

٦٩. الوظيفية في اللسانيات العربية دراسة في الرسالة الهزلية لابن زيدون (رسالة ماجستير)، محمَّد بودية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمَّد خيضر – بسكرة، الجمهورية الجزائرية، ٢٠٠٨م.